# المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي

«بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي»

الأستاذ الدكتور

**خليل أحمد عمايرة**

أستاذ علم اللغة والنحو العربي سابقاً في:

جامعة اليرموك - الأردن

جامعة الملك عبدالعزيز - السعودية

جامعة الإمارات العربية المتحدة

مستشار في البنك الاسلامي للتنمية



# المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي

## (بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي)


تأليف

**الأستاذ الدكتور خليل أحمد عمايره**

أستاذ علم اللغة والنحو العربي سابقاً في:
جامعة اليرموك - الأردن
جامعة الملك عبد العزيز - السعودية
جامعة الامارات العربية المتحدة
مستشار في البنك الاسلامي للتنمية



الطبعة الأولى

٢٠٠٤




رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : (٢٠٠٣/٨/١٦٧٨)
٤١٥
عمايرة ، خليل أحمد
المســافة بيــن التنظــير النحوي والتطبيق اللغوي: بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي/ خليل أحمد عمايرة . عمان: دار وائل، ٢٠٠٣.
(٥٥١) ص
ر.إ. : ٢٠٠٣/٨/١٦٧٨
الواصفات: اللغة العربية / قواعد اللغة / اللسانيات

* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

ISBN 9957-11-339-9 (ردمك)

* المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي
* الأستاذ الدكتور خليل أحمد عمايرة
* الطبعـــة الأولى ٢٠٠٤



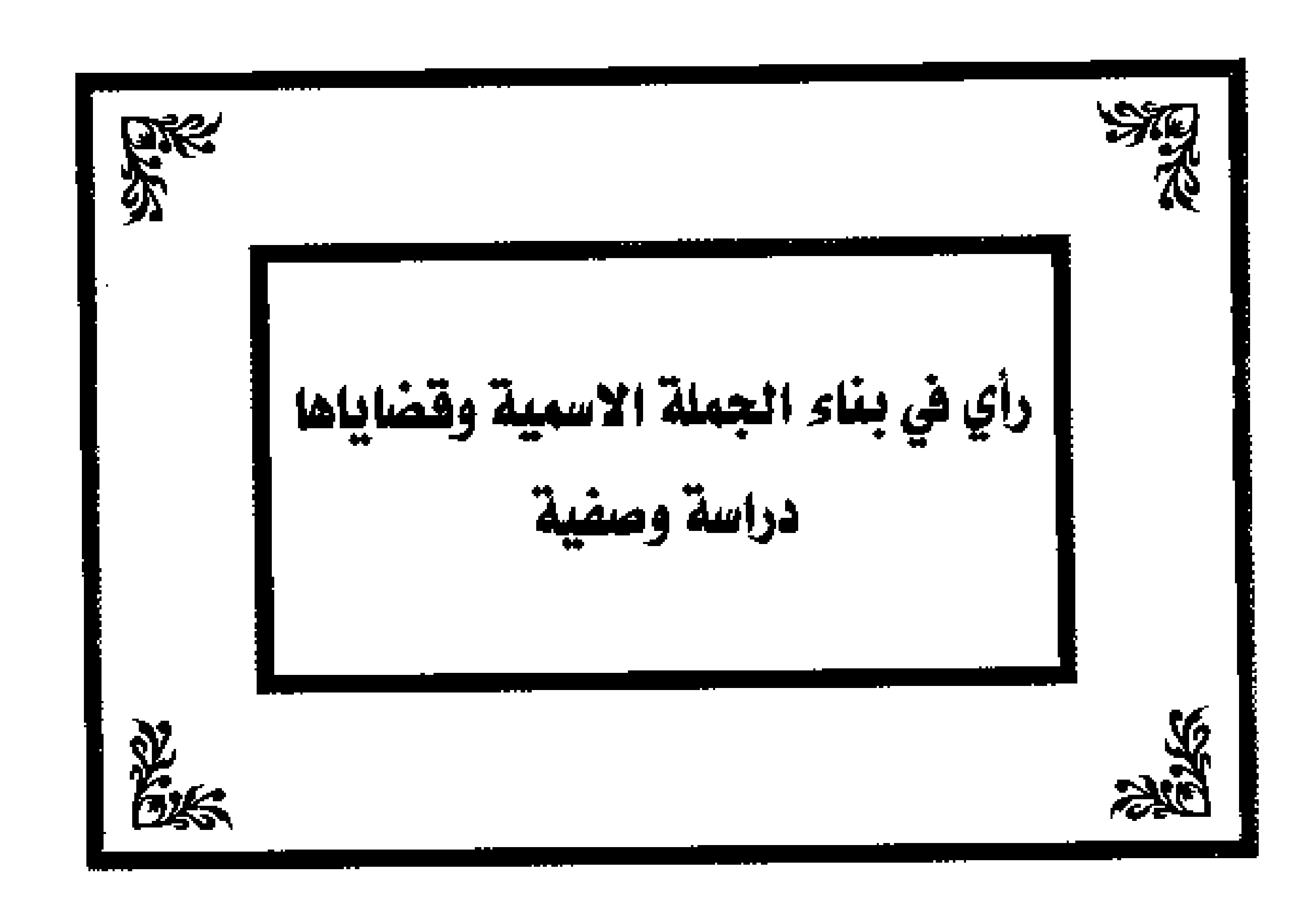

تنفيذ وطباعة البرجي بيروت - لبنان
تلفاكس: ٢٧٢٢٢٥ ٠٠٩٦١١
خليوي: ٣٣٤٦٤٨ ٠٠٩٦١٣

# دار وائل للنشر والتوزيع

شارع الجمعية العلمية الملكية - هاتف : ٠٠٩٦٢-٦-٥٣٣٥٨٣٧
فاكس: ٠٠٩٦٢-٦-٥٣٣١٦٦١ - عمان - الأردن
ص.ب (١٧٤٦ - الجبيهة)
www.darwael.com
E-Mail: Wael@Darwael.Com

# المحتوى

| الرقم | البحث | الصفحة |
| --- | --- | --- |
| 16. | وقفة مع صلوات في هيكل الحب – للشابي ................. | 439 |
| 17. | التطور اللغوي المعاصر بين التقعيد والاستعمال ............. | 495 |
| 18. | الاعداد الثقافي لمعلم اللغة العربية للناطقين بغيرها .......... | 535 |


رأي في بناء الجملة الاسمية وقضاياها
دراسة وصفية

# رأي في بناء الجملة الاسمية وقضاياها

## دراسة وصفية*

لقــد اعتمد نحاة العربية القدماء الشعر في تقعيد قواعد اللغة وقوانينها ووسموا مــا خــرج علــى هذه القواعد بالشذوذ وبأنه يحفظ ولا يقاس عليه، وكأنما يفترض أن العربــي القديــم الــذي كــان يــتكلم العربية سليقة كان على علم ودراية بأقيسة النحاة وقواعدهــم وعللهــم، وقــد ورد عــن الــنحاة علــى مر العصور ما يؤيد دعوى هذا الافــتراض[1]. وما من ريب في أن للشعر منهجه في تناول اللغة وبناء تراكيبها حتى إنك لــتجد تركيبا جاء في الشعر فأرسى النحاة عليه قاعدة قد لا يحتاج إليها المتعلم بالعربية ناثرا ما كان حيا.

منذ زمن ليس بالقريب[2] وأنا أتوق إلى تقديم دراسة في تراكيب العربية وجملها مــن خبرية وإنشائية أو اسمية وفعلية تتخذ مادتها من النثر ليس غير، ويبدو أن تأخر هــذه الدراسة كان سببا في الالتفاف إلى كتاب نثر موثق المادة موثوق القائلين يمكن أن يعد نموذجا للغة منثورة في عصورها الأدبية المتلاحقة وهو كتاب جمهرة خطب العرب، فالخطب مادة تعلق بالذهن وتستقر في الذاكرة، مما ييسر نقل مادتها سليمة من جيل إلى جــيل. فــنأمل أن يكــون فــي دراستها تقديم مثل جيد لدراسة اللغة. فسنعتمد في هذه الدراســة علــى المنهج الوصفي في التحليل اللغوي، متجاوزين بذلك المنهج المعياري وقسرية القاعدة النحوية متى كانت.

تعــددت تقســيمات الجمل عند الباحثين، واختلفت باختلاف وجهاتهم في البحث وغايــاتهم مــنه، فقســمها الــنحاة إلى اسمية وفعلية، ووضعها البلاغيون في إطارين. إنشــائية وخــبرية، وزاد علــيهم علمــاء اللغة المعاصرون قسما ثالثا يسمونه الجملة الإفصــاحية. وسنختار من بين هذه التقسيمات الجملة الاسمية موضوعا لهذه الدراسة،

---

* مجلة التواصل اللساني ــ المجلد الثاني ــ العدد الأول ــ 1990م.

مقررين منهجا نرتضيه في التحليل اللغوي، نعتمد فيه على وضع حد للجملة قائم على أصل ومصطلحين، أما الأصل فقول السيوطي (والعبرة بصدر الأصل)، وأما المصطلحان فنأخذهما من النحو التوليدي والتحويلي المعاصر، مع تغيير كلي في دلالتيهما، كما أوضحناه بالتفصيل في كتابنا (في نحو اللغة وتراكيبها).

نرى أن الجملة هي الحد الأدنى من الكلمات (منطوقة أو مكتوبة) التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه، وهي إما أن تكون قد وضعت للبعد الدلالي الأول، وهو الإخبار المحايد ونسميه البنية السطحية، فلا يقصد المتكلم بالجملة غير هذا البعد الدلالي، وتسمى من حيث المعنى الجملة التوليدية ذات بنية سطحية، أما من حيث المبنى فتأخذ اسمها في الفعلية أو الاسمية طبقا ل (العبرة بصدر الأصل)، فهي إما توليدية اسمية في أحد الأطر أو الأنماط الكبرى التالية[3]:

الطالب مجتهد

في البيت رجل

محمد أخوك

أن تصوموا خير لكم

أو توليدية فعلية في أحد الأطر أو الأنماط الكبرى التالية:

جاء المعلم

أكرم المعلم تلميذه

أعطى المعلم الطالب مكافأة

أكرمني المعلم

فإذا جرى على أي من هذه الأطر الرئيسية تغيير، فإن معنى الجملة يتغير، فتنتقل من بعدها الدلالي الأول (الإخبار المحايد) إلى بعد دلالي آخر، نسميه البنية العميقة، فتسمى من حيث المعنى حينئذ جملة تحويلية ذات بنية عميقة، أما تسميتها

مـــن حيـــث المبـــنى فهـــي باقية بحسب القاعدة السابقة (العبرة بصدر الأصل)، فتكون تحويلـــية اسمية أو تحويلية فعلية. ويجري التحويل بواحد أو أكثر من عناصر التحويل، وهي: الترتيب، والزيادة، والحذف، والتغيير في الحركة الإعرابية، والتنغيم. وقد يرد في الجملـــة واحـــد مـــن هذه العناصر أو أكثر، ولكن كل عنصر منها له قيمته الدلالية في استخدام المتكلم.

ســـنبحث هـــنا قضـــايا الجملـــة الاســـمية في إطار الجملة التوليدية والتحويلية محاولين – ما أمكن – أخذ أمثلة التحليل من كتاب جمهرة خطب العرب.

أقسام الجملة التوليدية:

1- أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة:

وذلـــك علـــى نحو: عمرو منطلق، وهذا الذي ينبغي أن يكون عليه الكلام، يقول ســـيبويه[4]: (واعلـــم إنـــه إذا وقـــع في هذا الباب نكرة ومعرفة، فالذي تشتغل به (كان) المعـــرفة، لأنـــه حـــد الكلام، لأنهما شيء واحد وليس بمنزلة قولك: ضرب رجل زيدا، لأنهمـــا شيئان مختلفان. وهما في (كان) بمنزلتهما في الابتداء إذا قلت: عبد الله منطلق، تبـــتديء بالأعرف ثم تذكر الخبر، وذلك قولك: كان زيدٌ حليماً، وكان حليماً زيدٌ، لا عليك أقدمـــت أم أخـــرت، إلا أنه على ما وصفت لك في قولك: ضرب زيداً عبدُ الله. فإذا قلت: كـــان زيـــد، فقـــد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك، فإنما ينتظر الخبر، فإذا قلت حلـــيما، فقـــد أعلمته مثل ما علمت، فإذا قلت: كان حليما، فإنما ينتظر أن تعرّفه صاحب الصفة فهو مبدوء به في الفعل وإن كان مؤخرا في اللفظ. فإن قلت: كان حليم، أو رجل فقـــد بـــدأت بنكرة ولا يستقيم أن نخبر المخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة، فكرهوا أن يقربوا باب (ليس)[5].)

فقـــد جمع سيبويه في هذا النص بين التركيب والدلالة، إلا أن البحث عن تبرير الحـــركة الإعرابية يذهب به بعيدا في التركيب على حساب الدلالة. فالمبتدأ معلوم للمتكلم والســـامع، فيأتـــي الخبر ليتم ما يحتاجه المبتدأ وليتقل ما يريد المتكلم نقله مخبرا عما ابتدأ به، فهو المسند الذي أسند إلى المبتدأ، و(زيد) المسند إليه، تقدم أو تأخر. و(حليم)

المسند تقدم أو تأخر أيضا. فإن وقع المبتدأ في أول الجملة، "فلأن حق المنسوب أن يكون تابعا للمنسوب إليه وفرعا عليه. وأما تقدم الخبر فلأنه محط الفائدة، وهو المقصود من الجملة، لأنك إنما ابتدأت بالاسم لغرض الإخبار عنه، والغرض – وإن كان متأخرا في الوجود– فهو متقدم في القصد، وهذا المذهب اختاره ابن جني وأبو حيان "[6].

أقول: وهو المختار عندي كذلك، وعليه نقرر أصلا من أصول التحليل اللغوي عندنا وعند جمهور النحاة نرمز إليه. م + خ (مبتدأ + خبر)، ونقرر فرعا في التحليل اللغوي أيضا، وهو تقديم الخبر لفائدة: ليست هي عين الفائدة التي تحققها الجملة الأصل، ونرمز لها:

خ + م (حيث تشير √ تحت الكلمة إلى أنها تقدمت للعناية والتوكيد).

√*

ولما كان المبتدأ عند سيبويه والنحاة غيره متقدما في القصد وإن تأخر في التركيب، فإنما نسميه (بؤرة الجملة الاسمية) فتكون بقية الكلمات في التركيب الجملي مرتبطة بهذه البؤرة ومبنية عليها. يقول سيبويه[7]:

"هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلابد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء" ويقول في موضع آخر[8]: "فالمبتدأ مسند إليه والمبني عليه مسند، فقد عمل فيما بعده كما يعمل الجار والفعل فيما بعده". فمعنى الإخبار كامن في المسند، تقدم أو تأخر. ولكن إذا تقدم الخبر فإن ذلك يكون لغرض دلالي فضلا عن معنى الإخبار الذي هو في الجملة أصلا. (فإنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم) ولكل نمط تركيبي استخدامه اللغوي وبعده الدلالي.

---

* √ يعني عنصر توكيد.

جـــاء في خطبة أكثم بن صيفي[9] حين وفد على كسرى في مجموعة من حكماء العـــرب وفصحائهم، كان النعمان بن المنذر قد انتقاهم، إثر محاورة جرت بينه وبين ملك الفـــرس، فافتخر بمناقب العرب: (الصدق منجاة، والكذب مهواة، والشر لجاجة، والحزم مركب صعب، والعجز مركب وطيء).

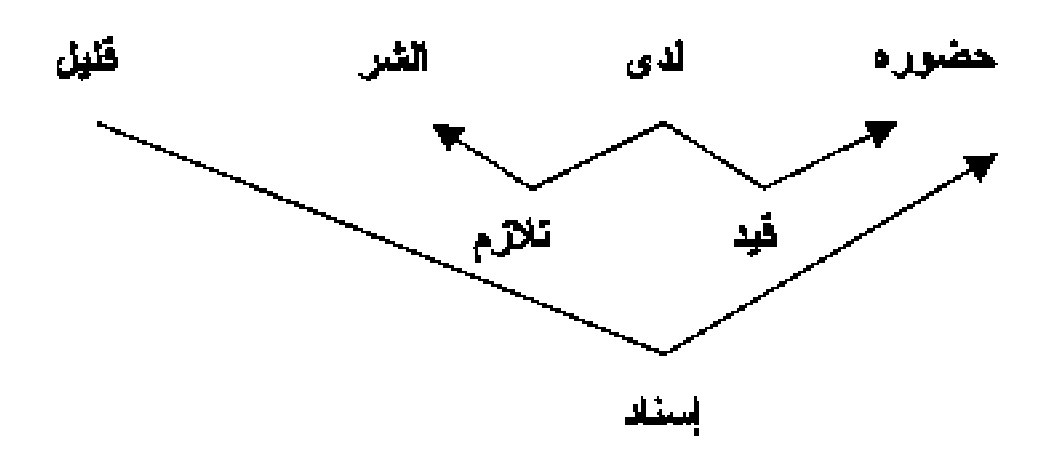
فالغرض وعظ وتذكير بحكم يعرفها العرب، بل هي شيمهم، فهي أخبار محايدة لا تحـــتمل شـــكا ولا يحـــتاج المتكلم بأية جملة من الجمل السابقة غير نقل الخبر محايدا، فجـــاءت جملها توليدية من حيث المعنى، اسمية من حيث المبنى (توليدية اسمية) ضمن إطار من أطر الجملة التوليدية، وقد كان هذا شأن جل خطب العرب التي كانت في الوعظ والإرشـــاد والتذكـــير بالحكم، يقول هاشم ابن عبد مناف مصلحا بين خزاعة وقريش[10]: "...الحلـــم شرف، والصبر ظفر، والمعروف كنز، والوجود سؤدد، والجهل سفه، والأيام دول، والدهـــر غـــير، والمـــرء منسوب إلى فعله ومأخوذ بعمله) فأذعن الفريقان له بعد خطبته إلى ذكرهم فيها بقيم العرب التي يحتاج إليها الموقف.

وقال الجاحظ[11]: "قيل لرجل – أراه خالد بن صفوان– مات صديق لك، فقال: كان قلـــيلا لـــدي الشر حضوره، سليما لصديق ضميره" فلما أراد المؤبن التركيز على شيء قدّمه، والعرب إن أرادت العناية بشيء قدمته، فتحولت الجملة من أصل توكيدي كما يلي[12]:

حضوره قليل =====> قليل حضوره

ثـــم دخـــل الجملـــة عنصـــر مـــن عناصـــر الـــتحويل بالـــزيادة، وهـــو القيد المحـــدد أو المخصـــص (الظرف في الجملة الأولى والجار والمجرور في الجملة الثانية) كما يلي:

خ + قـــيد محدد + م = جملة تحويلية اسمية الخبر فيها مؤكد مخصص. محولة عن جملة العلاقات بين الكلمات فيها كما يلي:




ثــم أدخــل المــتكلم على الجملة عنصر الزمن الماضي (كان)، لأنه يتحدث عن صــديق مــتوفى مشيدا ببعض صفاته عندما كان على قيد الحياة فأصبحت الجملة: كان سليما للصديق ضميره.

= عنصر الزمن الماضي (خبر مقدم للعناية والتوكيد + قيد مخصص + مبتدأ)

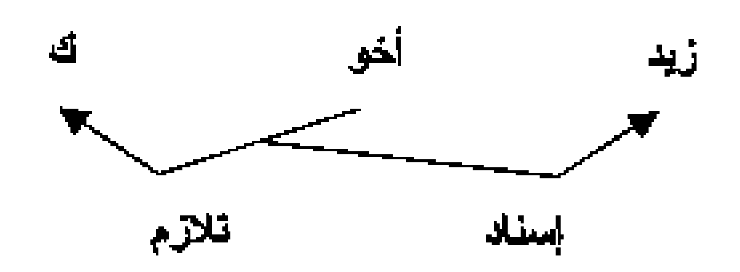
= جملــة تحويلــية اسمية خبرها مؤكد مخصص منقول إلى الزمن الماضي وقد كانت فيها الفتحة حركة اقتضاء للقياس اللغوي.

وقــد يــزاد في المبتدأ أو الخبر بعض العناصر التي تفيد قيمة دلالية إما للجملة بكاملهــا، وذلك إذا كان المؤثر الذي زيد في الجملة مؤثرا على بؤرتها (المبتدأ)، أما إذا كانــت الزيادة مرتبطة بالخبر فتأثيرها محصور فيه، كما في قول الأقرع بن حابس[13] "إن هــذا الــرجل لمؤتــى لــه، لخطيــبه أخطب من خطيبنا، ولشاعره أشعر من شاعرنا، وأصــواتهم أعلى من أصواتنا"، وسنفصل القول في القيمة الدلالية لمثل هذه الزيادة عند حديثنا عن الجملة الاسمية المحولة بالزيادة.

2- أن يكون المبتدأ معرفة والخبر معرفة وهو ذاته المبتدأ:

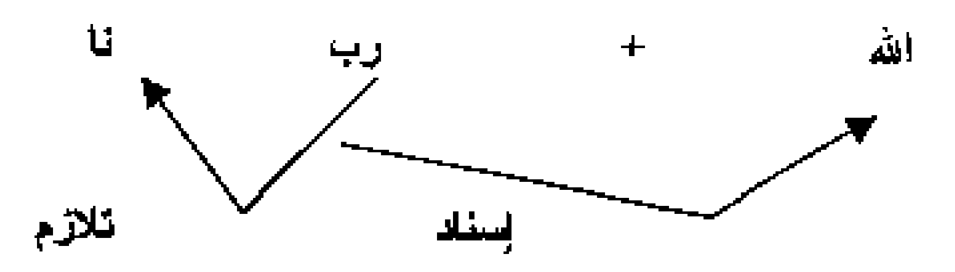
وذلك نحو: "زيد أخوك، وأنت تريد أنه أخوه من النسب، وهذا ونحوه إنما يجوز إذا كــان المخاطــب يعــرف زيدا على انفراد، ولا يعلم أنه أخوه لفرقة كانت بينهما، أو لسبب آخر، ويعلم أن له أخا ولا يدري أنه زيد هذا، فتقول له أنت: زيد أخوك، أي: زيد هــذا الــذي عرفــته هــو أخــوك الذي علمته فتكون المعرفة معرفة، فإنما الفائدة في

مجموعها. فأما أن يكون يعرفهما مجتمعين، وأن هذا هذا، فذا كلام لا فائدة فيه"[14] ولكن الجملـــة تـــبقى علـــى نمطها وترتيب تركيبها مسند إليه + مسند، ويتعلق المسند ببؤرة الجملـــة بعلاقـــة الإســـناد أو الإخبار، فتبقى الجملة توليدية اسمية تحمل معنى الإخبار المحايد، هكذا:




"فـــإن قال قائل: فأنت تقول: الله ربنا ومحمد نبينا، وهذا معلوم معروف، قيل له: إنمـــا هو معروف عندنا وعند المؤمنين، وإنما نقوله ردا على الكفار وعلى من لا يقول به، ولو لم يكن لنا مخالف على هذا القول لما قيل إلا في التعظيم والتحميد لطلب الثواب به"[15].

فـــنرى أن ابن السراج في هذا النص يدافع عن أن الجملة: (الله ربنا) مكونة من مبـــتدأ وخـــبر، بأنها لغير من يؤمن بها، وفي هذا –في مانرى– خلط بين مستويين من مســـتويات التحليل اللغوي: المستوى التركيبي، والمستوى الدلالي المعتمد على السياق. فالجملـــة في حقيقتها واحدة، يرتبط فيها المسند إليه بالمسند (وهو بؤرة الجملة) برباط الأخبار المحايد، لأن الثاني هو الأول بكماله وتمامه:




وقـــد اخـــتلف الـــنحاة فـــي إعراب المبتدأ إذا اجتمعت معرفتان. فرأى فريق أن المـــتقدم هو المبتدأ، وذهب آخرون إلى أن الأعرف هو المبتدأ؛ وانصرفوا يبذلون الجهد

فـــي تحديد رتبة المعارف، ولعل في الاطلاع على ما جاء به ابن السراج[16] والسيوطي[17] ما يشير إلى هذا الجهد.

والــذي نــراه أن المبتدأ هو لفظ: الله ومحمد وزيد في الجمل: الله ربنا، ومحمد نبيــنا، وزيــد أخوك، تقدم أم تأخر، وهو بذلك بؤرة الجملة التي ترتبط بقيتها بها. فإن جاء متقدما فهو على الأصل، وإن تأخر ففي ذلك رغبة في توكيد المقدم وإظهار العناية به، وعليه فإن في قول الشاعر:

بنـــونـــا بنـــو أبنائنـــا، وبناتـنـــا بنوهن أبنـــاء الرجـــال الأباعـــد

بنونا خبر مقدم، وبنو أبنائنا مبتدأ مؤخر[18]. وفي قول الشاعر:

قبيـــلـــة الأمُ الأحيـــاء أكرمُهـــا وأعذر النـــاس بالجيـــران وآفيهـــا

التخريج: أكرمُها الأمُ الأحياءَ

ومن النحاة من أجاز التقديم مطلقا ولم يلتفت إلى التحول في المعنى استنادا إلى أن الفـــائدة تحصـــل بالتقديم أو التأخير، فقد أجاز ابن السيد في قول القائل: شر النساء البحاتر، أن يكون (شر) مبتدأ، و(البحاتر) خبر وأجاز عكسه كذلك. ولكن من النحاة من مـــنع ذلـــك مطلقا، ولكنهم لم يتعرضوا إلى القيمة الدلالية في ما يجري في التركيب من اخـــتلاف في الترتيب[19]، وقد أخذ سيبويه وأبو علي بالجواز مطلقا[20]، وخالفهما كثير من النحاة على ما يلي[21]:

1- أن الأعم هو الخبر.

2- أنـــه بحســـب المخاطب، فإن علم منه أنه في علمه أحد الأمرين أو يسأل عن أحدهما، فالمجهول الخبر.

3- أن المعلوم عند المخاطب هو المبتدأ والمجهول خبر.

4- أن المبتدأ هو الذي رتبته في المعارف أكثر تقدما.

5- أن الاسم متعين للابتداء والوصف متعين للخبر، نحو: القائم زيد، زيد صديقي.

ولعمـري فقـد أصـاب أصحاب المذهب الأخير الغرض الدلالي الذي يرمي إليه المـتكلم ويصـبو إليه السامع، وبذا فإن الكلمات: البحاتر، زيد، زيد، في الجمل السابقة هـي المبـتدأ وسواها الخبر، تقدم أو تأخر، أما إذا لم يكن في التركيب اسم، فتكمل هذه القـاعدة قـاعدة أصـحاب المذهب الرابع السابق، ويبين هذا ما جاء في تخريج البيتين السابقين:

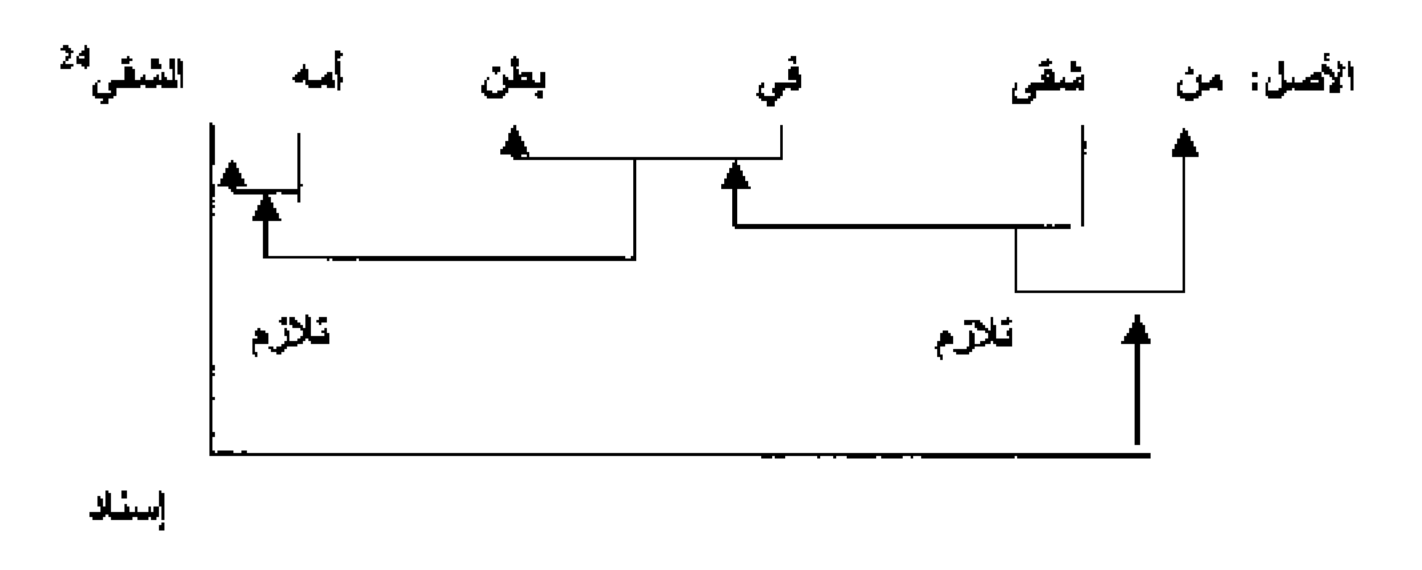
بنونا بنو أبنائنا.

قبيلة الأم الأحياء أكرمها.

جاء في خطبة لعبد الله بن مسعود"[22]

"الشقي من شقي في بطن أمه، والسعيد من وعظ بغيره"

فلمـا لم يكن في الجملة اسم نذهب بالإسناد إليه، فإننا نرى أن الاسم الموصول هـو بـؤرة الجملة وموضع إسنادها، لأنه أعرف مما جاء تعريفه بأل التعريف. وإعمالا لفكـرة الـتلازم التـي يحكم بمقتضاها على كلمتين أو أكثر تركيبا بحكم واحد، أما دلالة فتعامل كأنها كلمة واحدة[23]، فيصبح تحليل الجملة كما يلي:




وقـد أدت فـيه (مَنْ) دورين؛ أحدهما تركيبي، وهو المبتدأ، والثاني دلالي وهو الفاعلية غير الجائز النطق بها للفعل شقي[25].

ثــم أراد المــتكلم إبراز العناية بالخبر وتوكيده، فقدمه، فأصبحت الجملة: الشقي من شقي في بطن أمه. فهي جملة تحويلية اسمية خبرها مقدم للعناية والتوكيد.

وعلى هذا المنهج نحلل قول أكثم بن صيفي[26]:

"خير الغنى غنى النفس"

فهمــا ليسا متساويين في التعريف لما في اسم التفضيل من التعميم الذي يصلح أن يخبر به لا أن يخبر عنه.

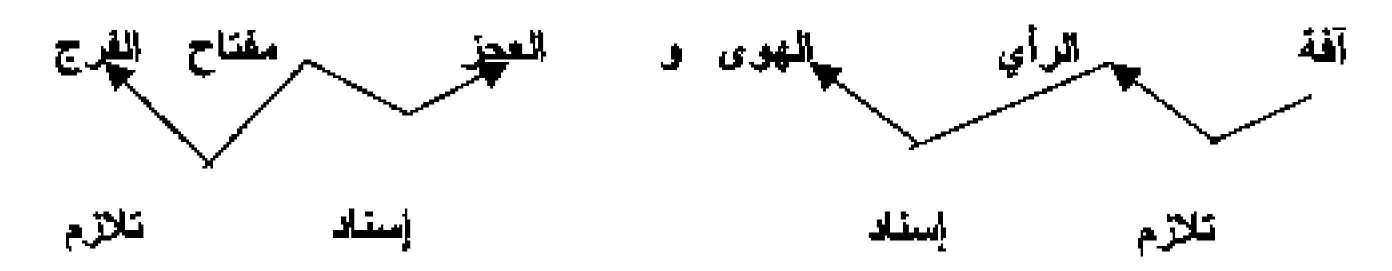
ومثله قول أمامة بنت الحارث لابنتها أم إياس:

"أحسن الحسن الكحل،وأطيب الطيب الماء"

ومثله قول عبد الله مسعود من خطبة له[27]:

"أصــدق الحديث كتاب الله، وأوثق العرا كلمة التقوى، وأكرم الملل ملة إبراهيم، وخــير الســنن ســنة محمــد صلى الله عليه وسلم، خير الأمور أوسطها وشر الأمور محدثاتها...... وخير ما ألقي في القلب اليقين".

وقــد وازن أكــثم بــن صيفي في خطبته حين وفد على كسرى بين النمطين من الجمل: التوليدية والتحويلية، يقول: [28]




= خ + م          = م + خ

= جملــة تحويلــية اســمية خبرها مؤكد بالتقديم     = جملــة تولــيدية اســمية هدفها الإخبار المحايد

ولعل من أوضح الشواهد التي تشير إلى موقف المتكلم ورغبته في تقديم الخبر مؤكدا، كلمة النعمان بن المنذر يفخر بأمته أمام كسرى[29]:

"حصونهم ظهور خيولهم، ومهادهم الأرض، وسقوفهم السماء، وجنتهم السيوف، وعدتهم الصبر".

فالموقف يقتضي أن يفخر النعمان أمام كسرى بأشياء تخالف مواضع قوة كسرى -كما يراها-: أنتم تتقون بحصونكم، أما هم فحصونهم الخيول...الخ.

ونستطيع أن نتبين القيمة الدلالية للتقديم عندما نقابل بين هذه الجمل التحويلية وأصولها التوليدية[30].

حصونهم ظهور خيولهم ←——— = / = ظهور خيولهم حصونهم

مهادهم الأرض ←——— = / = الأرض مهادهم

سقوفهم السماء ←——— = / = السماء سقوفهم

3- أن يكون المبتدأ نكرة والخبر نكرة أو شبه جملة:

وقد أجاز النحاة منه ما كان فيه فائدة: "وقد ابتدأوا بالنكرة في مواضع مخصوصة لحصول الفائدة، وتلك المواضع: النكرة الموصوفة، والنكرة إذا كانت اعتمدت على استفهام أو نفي، وإذا كان الخبر عن النكرة ظرفا أو جارا أو مجرور أو تقدم عليها، نحو: أمامي كتاب، ولي مال: وإذا كانت في تأويل النفي نحو قولهم: شر أهر ذا ناب. أما النكرة الموصوفة فنحو: رجل من بني تميم جاءني. وقوله تعالى: (ولعبد مؤمن خير من مشرك)، فقرب النكرة من المعرفة بالتخصيص بالوصف"[31]. وقد اشترط النحاة وجوب تقدم الخبر إذا كان شبه جملة ظرفية أو جارا ومجرورا لوجهين: أن الظرف والجار والمجرور قد يكونان وصفين للنكرة إذا وقعا بعدها، لأنه في الحقيقة جملة من حيث كان متعلقا باستقر، وهذا -عندنا- رأي ابن السراج أفضل منه إذ يَعدّ شبه الجملة خبرا قائما برأسه.

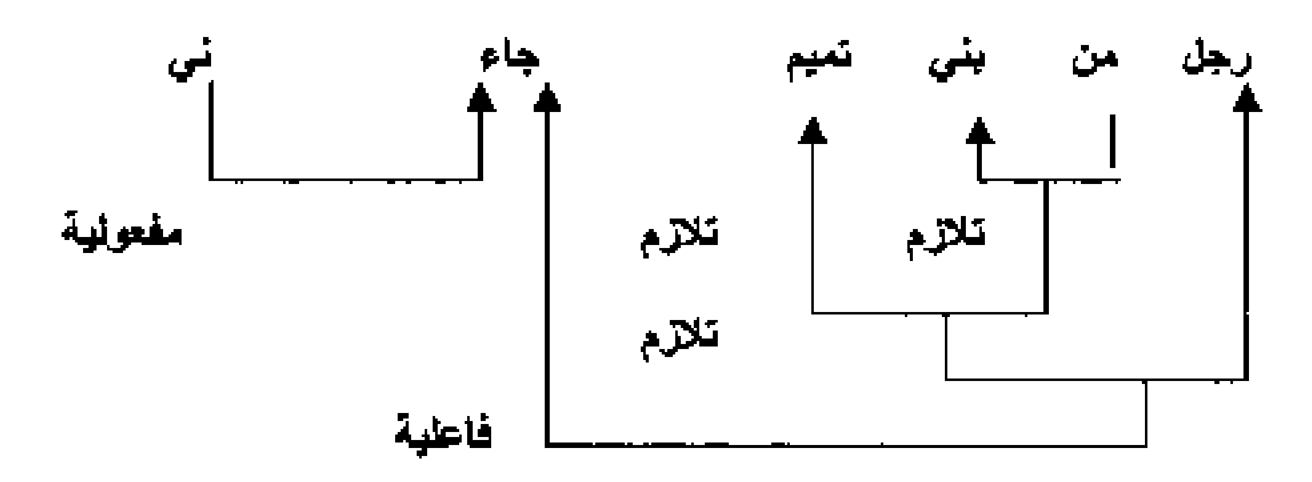
والثانـــي: أنهم استقبحوا الابتداء بالنكرة في الواجب، فلما كان ذلك عندهم قبيح فـــي اللفـــظ أخـــروا المبتدأ وقدموا الخبر، وإنما كان تأخيره أحسن من تقديمه لأنه وقع موقع الخبر أن يكون نكرة، فصلُح اللفظ، وإن كانا قد أحطنا علما أنه المبتدأ، ومن ذلك: سلام عليك، ويل للمطففين[31].

وقـــد جمع السيوطي مسوغات الابتداء بنكرة في قوله[32]: "وينكَّر بشرط الفائدة، وتحصل غالبا بكونه وصفا، أو موصوفا بظاهر أو مقدرا، أو عاملا، أو دعاء، أو جوابا، أو واجـــب الصـــدر، أو مصـــغرا، أو مثلا، أو عطف على سائغ للابتداء، أو عطف عليه بـــالواو، وقصـــد بـــه عمـــوم أو تعجب أو إبهام أو خرق للعادة، أو تنويع أو حصر، أو الحقـــيقة مـــن حيث هي، أو تلا نفياً أو استفهاما ولو بغير همزة خلافا لابن الحاجب، أو لـــولا، أو واو الحال أو فاء الجزاء، أو إذا فجاءة، أو بينا أو بينما، أو ظرفا أو مجرورا. قال ابن مالك وابن النحاس: "أو جملة خبرا".

ونتخذ هذا النص اقتباسا لمناقشة أهم قضايا هذه المسألة:

أ- أن تكـــون النكرة موصوفة. وقد خلط النحاة في هذا البند بين جملتين من مستويين دلاليـــين مختلفين. يقولون: نحو: لعبد مؤمن خير من مشرك، ونحو: رجل من بني تميم جاءني، أو رجل تميمي جاءني. فالجملة الأولى منه فيما نرى.

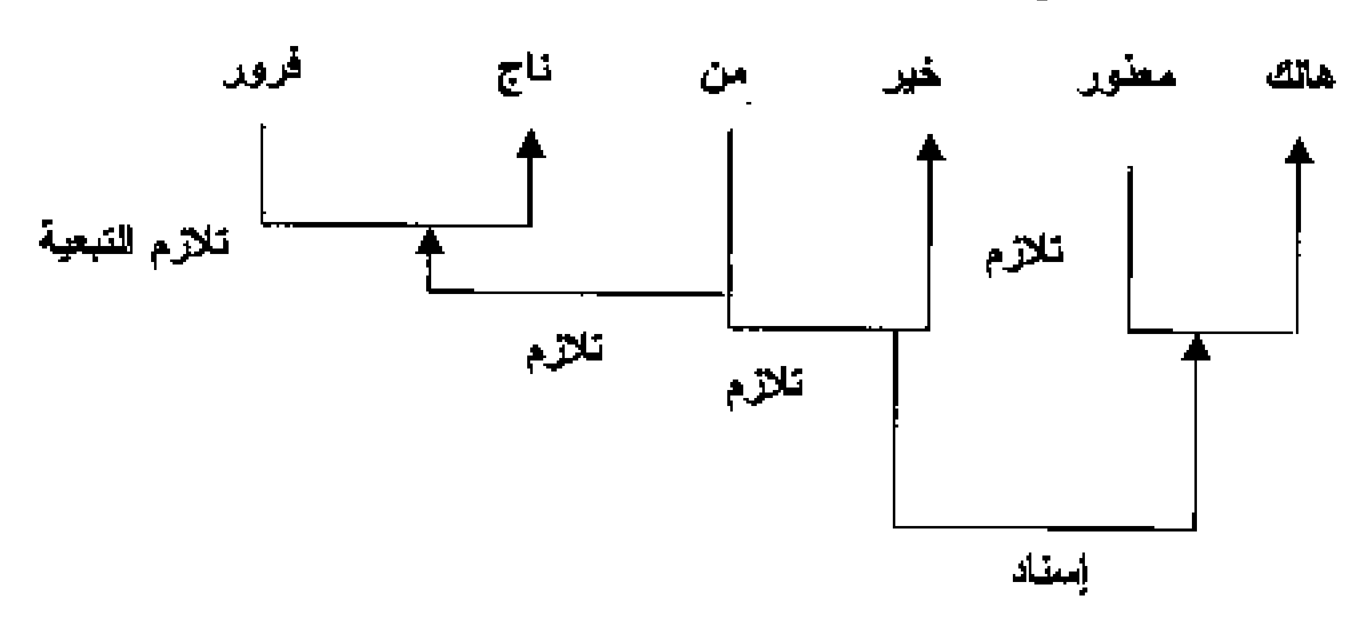
أمـــا الثانية فجملة فعلية تحويلية فاعلها مقدم للعناية والتوكيد، فأصلها: جاءني رجل من تميم ===> تحولت إلى:



وهـذا الـنمط مـن الجمل أقل أنواع التراكيب العربية ورودا في جمهرة خطب العرب.

أمـا النمط الأول فوروده في نثر اللغة العربية كثير، وبخاصة في خطب العرب، فـيرد بـاللام فـي المبتدأ: لعبد مؤمن...... فتفيده توكيدا يمتد أثره الدلالي إلى الجملة بكاملهـا تحقيقا لما ذكرناه بأن ما يؤثر على بؤرة الجملة فتأثيره ممتد إلى جميع أجزاء الجملة، وما يؤثر على جزئية فيها فإن تأثيره محصور في تلك الجزئية[33].

ويـرد بغـير الـلام فـي المبتدأ فتكون الجملة التوليدية اسمية، هدفها الإخبار المحايد، يقول هانيء بن قبيصة يحرض قومه يوم ذي قار[34]



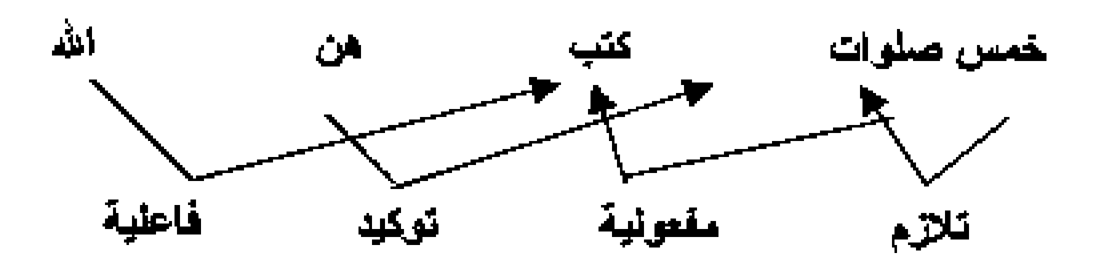

ب- أن يكـون وصـفا، وقد ضرب له السيوطي مثلا بقولهم: "ضعيف عاذ بقرملة، أي حـيوان ضعيف لجأ إلى ضعيف، والقرملة شجرة ضعيفة"[35]، وهذا أيضا نخرجه من بـاب الجملـة الاسـمية إلى باب الجملة الفعلية التحويلية ذات الفاعل المقدم للعناية والتوكـيد كما أخرجنا جملة: رجل من بني تميم جاءني. وبذا نرجح رأي أهل الكوفة على رأي أهل البصرة الذين يأخذون بالمبنى على حساب المعنى والدلالة حيث يرون أن (ضـعيف) مبـتدأ خـبره الجملـة الفعلية التي فاعل الفعل فيها ضمير يعود على (ضعيف)، وهذا لا يتفق مع تحقيق القيمة الدلالية اتساقا مع قول سيبويه وغيره من نحاة العرب: "والعرب إن أرادت العناية بشيء قدمته"[36]، وهو موضع لا خلاف بينهم

فيه في حال تقدم المفعول به، وذلك لعدم التماثل بين حركة المفعول به والمبتدأ، في حين أن التطابق بينهما قائم بين المبتدأ والفاعل، فانصرف أهل البصرة لتحقيق الصنعة النحوية في تبرير الحركة الإعرابية على ضوء فلسفة العامل.

ج- أن تكون عاملة، إما رفعا نحو: قائم الزيدان (عند من أجازه) أو نصبا نحو: أمر بمعروف صدقة، أو جرا نحو: غلام امرأة جاءني. وخمس صلوات كتبهن الله، ومثلك لا يبخل، وغيرك لا يوجد[37].

إن المدقق في الأمثلة السابقة لا يجد منها واحدا يقع ضمن أطر الجملة التوليدية الاسمية، فالجملة الأولى، قائم الزيدان، موضع خلاف بين النحاة، فضلا عن أنها مثال تعليمي مصنوع، فإن جاز (عند من أجازه) فخبر مقدم ومبتدأ مؤخر، وقد عده بعض النحويين في باب الفاعل سد مسد الخبر، لأن الوصف عندهم يعمل عمل فعله، فيحتاج إلى معمول، وهو اسم في أول الجملة فلابد له من خبر. ولابن الحاجب في هذا رأي طريف[38]: (النحاة تكلفوا إدخال هذا أيضا في حد المبتدأ.... فقالوا إن خبره محذوف لسد فاعله مسد الخبر، وليس بشيء، بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلا خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده، ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأت، إذ هو في المعنى كالفعل، الفعل لا خبر له'. وقد أعرب بعض النحاة الوصف المقدم (خبر مقدم) كما ذكرنا، أما الكوفيون وهم على صواب، فيرون ضرورة المطابقة في الإفراد والتثنية والجمع. ونزيد: إلا ما جاء قياسا على ما جاء عن العرب كما في قولهم: خبير بنو لهب، ونرى بأن هذه جملة تحويلية اسمية خبرها مقدم للعناية والتوكيد، إذ لا فائدة في البناء على النكرة مع وجود المعرفة، فتقديم الخبر هنا له قيمة دلالية واضحة، يقول السيوطي[40]: "أما تقدم المبتدأ فلأن حق المنسوب أن يكون تابعا للمنسوب إليه وفرعا له. وأما تقدم الخبر فلأنه محط الفائدة، وهو المقصود من الجملة، لأنك إنما ابتدأت بالاسم لغرض الإخبار عنه، والغرض وإن كان متأخرا في الوجود، فهو متقدم بالقصد، وهذا المذهب اختاره ابن جني وأبو حيان وهو المختار عندي". وقال الزمخشري في تعليقه على الآية: (أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم): "قدم الخبر على المبتدأ لأنه كان أهم عنده، وهو عنده أعنى وفيه ضرب من التعجب لرغبته عن آلهته ما ينبغي أن يرغب عنها أحد[41]".

أمــا الجملــة الثانــية، فمكونة من مبتدأ مقيد بقيد محدد ومخصص، هو الجار والمجرور، ومن خبر. وفي الجملة الثالثة فاعل تقدم للعناية والتوكيد وفي الرابع مفعول به مقدم للعناية والتوكيد فهو مؤكد بالتقديم ثم مؤكد ثانية بالضمير العائد عليه[42]، هكذا:




وأمــا حركة الرفع على كلمة (خمس) فعادة لغوية عند بعض القبائل، وهي عند غــيرهم بالنصــب، ولعل في هذه العادة اللغوية ما يراه محمد بن علي الجرجاني[43] من الإبهام بالمسند إليه، فإذا أبهم المتكلم حصل للنفس ألم لجهلها، واللذة الحاصلة بعد الألم أقــوى مــن اللذة الحاصلة ابتداء، فذكر الله خمس صلوات ليتنبه السامع إلى موضوع الكــلام، ثم أعاد عليه الضمير مؤكدا ومبينا أن الكلمة المتقدمة مفعول به. ولا يمنع من هذا التحليل إلا قسرية القاعدة البصرية التي تنص على أن الظاهر لا يؤكد بالمضمر.

أمــا الجملــة الأخيرة، فجملة تحويلية يحتاج المقام فيها توكيد الفاعل المنفي ب (لا) الواقع تأثيرها على بؤرة الجملة الفعل (يبخل) هكذا:

يبخل مثلك ——◄ لا يبخل مثلك ——◄ مثلك لا يبخل[44]

ف + فا، ——◄ ~ (ف + فا) ——◄ فا ——◄ ~ ف

√

د- ما اعتمد من النكرات على نفي واستفهام. ومثله عند السيوطي:

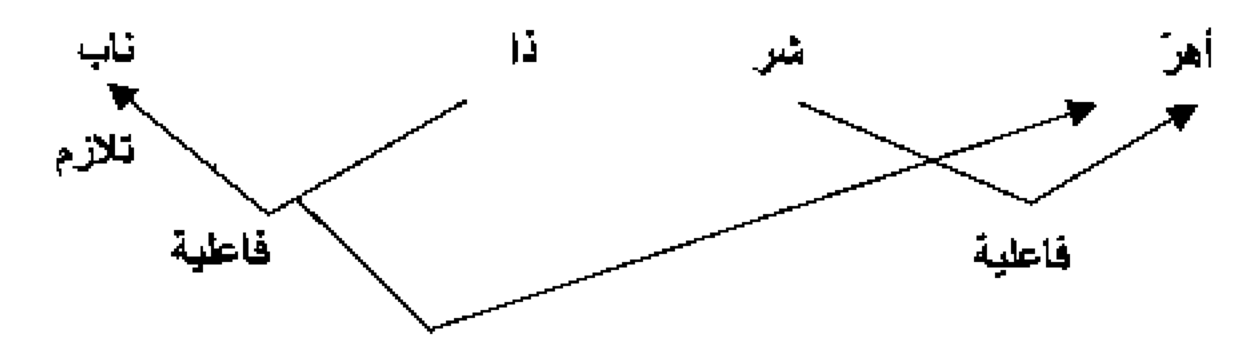
أ إلــه مــع الله، ومــا رجل في الدار، والذي نراه في هذا النمط من الجمل أنها تحويلية اسمية محولة عن أصل توليدي قائم على: خبر شبه جملة + مبتدأ نكرة. ولكن دخــول عنصر التحويل بالزيادة (همزة الاستفهام) أخرج الجملة عن جمودها في ترتيب

التركيب، إلى جملة مرنة يمكن أن يتقدم فيها موضع العناية في الاستفهام (المستفهم عنه):

أ إله مع الله، أ مع الله إله

أ رجل في الدار، أ في الدار رجل

هـ- مما كان في تأويل النفي (الحصر)، ويضرب لها النحاة من قول العرب: شر أهر ذا ناب، ولست أدري ما الذي حمل النحاة على هذا التخريج، فالجملة واضحة التركيب واضحة الدلالة، فهي جملة محولة عن أصل فعلي هو:




ولكن المتكلم أراد العناية بالفاعل فقدمه (والعرب إن أرادت العناية بشيء قدمته). وقد أدرك ابن يعيش ذلك، ولكن قسرية القاعدة النحوية البصرية تمنع أن يتقدم الفاعل وتبقى الجملة فعلية. يقول[45]: "فالابتداء ههنا محمول على معنى الفاعل... ولم يكن غرضهم الإخبار عن شر، وإنما يريدون للكلب أمره شر، وإنما كان محمولا على معنى النفي لأن الأخبار أقوى" فابن يعيش وغيره من النحاة يرون أن كلمة (شر) فاعل مقدم للعناية والتوكيد، فحملوه على الحصر الذي يمثل أسلوب توكيد رفيع، ذلك لأنه لم يقصد بها الإخبار العادي، أو ما نسميه (الإخبار المحايد).

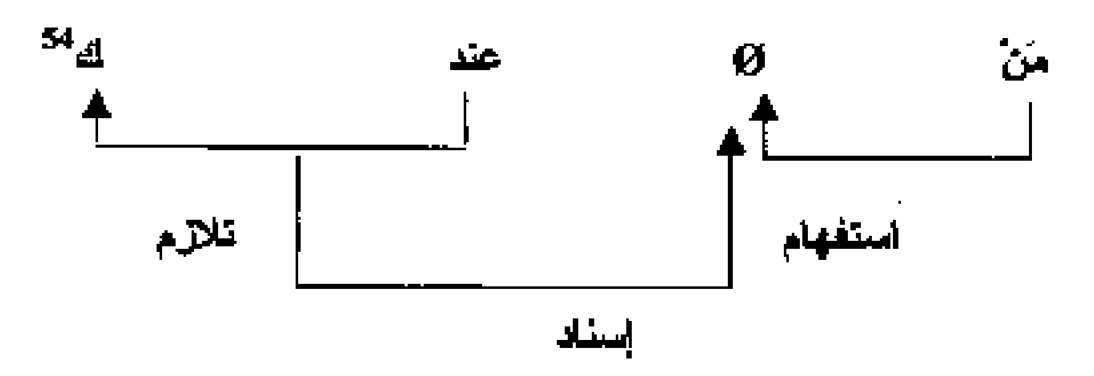
و- أن تكون دعاء، نحو (سلامٌ عليك)، و(ويلٌ للمطففين).

وهذا النمط أيضا من أنماط الجملة التحويلية لغرض في المعنى، فأصل الجملة التركيبي: عليك سلام، للمطففين ويل. ولما كان المبتدأ هو موضع العناية فقد قدم، فخرجت الجملة من نمطها الأصل الذي كان نحاة العربية قد قالوا فيه بوجوب تقدم الخبر، لتفيد هذا المعنى، فكيف يكون الأمر لو كانت الجملة من متكلم إلى مخاطب يتوقع

القـتال، فقال المتكلم مبادرا مطمئنا: سلام على أولك، أتكون هذه أيضا للدعاء كما يقول النحاة.

أمـا من يذهب إليه النحاة في أن الرفع في كلمة (سلام) هو في معنى المنصوب بفعل محذوف[46] فقول مردود أيضا، ذلك لأن حركة الرفع أصلا جاءت لمعنى، يتغير هذا المعـنى بتغـير الحركة الإعرابية، لأن التغير في الحركة الإعرابية ـ كما ذكرنا ـ من عناصـر التحويل. يقول الزمخشري في تعليقه على (الحمد لله) برفع الحمد ونصبها[47]: "والعـدل بهـا عن النصب إلى الرفع على الابتداء للدلالة على ثبات المعنى واستقراره، ومنه قوله تعالى: (قالوا سلاما، قال سلام)، رفع السلام الثاني لأن الرفع دل على معنى ثـبات السلام لهم دون تجدده أو حدوثه". وهذا هو الذي نقول في محاولة إبراز القيمة الدلالـية للتركيـب، غير أن الأصل عندنا الرفع، لذا فإن إبراهيم عليه السلام قد قال به لـيرد قولهـم بأثبـت منه، مع مراعاة ما في الجملة من حذف[48]. يقول ابن الحاجب[49] "وإنما تأخر الخبر عنه مع كونه جارا ومجرورا لتقديم الأهم، ولتبادر إلى ما هو المراد، إذ لو قدمت الخبر وقلت: عليك، فقيل، أن تقول سلام ربما يذهب الوهم إلى اللعنة".

ز- أن تكـون الـنكرة واجـبة التقديم كالاستفهام، نحو: من عندك؟[50]. وهذا النمط من الجمـل نـراه مـن الجمل التحويلية بالحذف والزيادة، وليست فيه (من) في موضع الابـتداء، إذ هـي عنصر يفيد معنى الاستفهام عن موضوع تضمنته الجملة بعدها، هكذا: عنصر استفهام ( Ø + خ)، ولعل في لغة أهل الحجاز ما يعضد ما نذهب إليه، فـإنهم يقولـون إذا قال الرجل: رأيت زيدا، من زيدا؟ على الحكاية، وإذا قال: مررت بـزيدٍ. قالوا: من زيدٍ؟ وإذا قال: هذا عبدُ الله، قالوا: من عبدُ الله[51] نقول: ولو كانت (مَـنْ) مبـتدأ لكان ما بعدها مرفوعا ولا يقبل غير ذلك. وهذا يبين أن استعمال بني تمـيم- وهم يرفعون الاسم بعد (مَنْ) في كل حال- هو عادة لغوية ليس غير، شأنهم فـي ذلك شأن الحجاز في عادتهم اللغوية التي يتم فيها تغيير الحركة كما لو لم تكن (مَـنْ) في الجمل. وربما كان اختلاف أساطين النحو في ذلك ما يشير إلى أنها عادات لغوية أخذ كل منهم بنصرة واحدة على غيرها فسيبويه[52] يرى لغة تميم أقيس، ويرى المبرد[53] أن لغة الحجاز أقيس. ونرى أن ترابط الكلمات في الجملة يكون كما يلي:




ح- أن تكون جوابا عن سؤال: ما عندك؟ فيجيب السامع: درهم، أي عندي درهم.[55]

وهــذا النمط نرى أنه من الجمل الاسمية التحويلية القائمة على عنصر التحويل بالحذف من أصل توليدي هو: خبر شبه جملة + مبتدأ نكرة. فحذف المجيب والخبر لأنه علم من السياق أولا، ولأن السامع بحاجة إلى كلمة الجواب من غير إبطاء أو تأخير.

ط- أن يكــون التركيــب مثلا، كقولهم: ليس عبد بأخ لك[56]. ولست أدري ما الذي يربط هــذه الجملــة عند النحاة بالمبتدأ وهم يعدون (ليس) أصلا فعلا ناقصا والجملة التي تتصــدرها جملــة فعلــية. ونرى أن (لي)س عنصر نفي وليس بفعل لأنها تفتقر إلى الركنين اللذين يقوم عليهما الفعل (الحدث والزمن)، وأن الجملة بعدها جملة تحويلية اســمية خــبرها مؤكــد بالــباء التــي أثرت على الخبر ولم تؤثر على بؤرة الجملة (المبتدأ)، ثم قيد الخبر بالجار والمجرور لك، هكذا[57]:

~ (م + √ خ + قيد مخصص).

ي- أن تكون النكرة مصغرة، نحو: رجيلٌ جاءني[58]، وتقديره: رجلٌ صغيرٌ جاءني. وهذه الجملــة واضــحة الخروج من أنماط للجملة الاسمية، فهي جملة فعلية فاعلها مقدم للعناية والتوكيد، ولم أعثر لهذه على شاهد من خطب العرب.

ك- أن يعطــف على سائغ للابتداء[59]، نحو: زيدٌ ورجلٌ قائمان، وقولٌ معروفٌ ومغفرةٌ خــيرٌ من صدقة، وهذا أيضا لا حجة للنحاة فيه، فهو من قبيل تحقيق ظاهرة التلازم فــي اللغــة بين التابع والمتبوع، فهما تركيباً كلمتان أو أكثر أما دلالةً فكلمة واحدة، ودليل ذلك أن الخبر (قائمان) جاء مطابقا لهما دلالة وتركيبا.

ل- أن يقصد به العموم، نحو: كلٌ يموت[60]، وهذا أيضا ليس من أنماط الجملة الاسمية، وهـو تركيـب تحويلي فعلي فاعله مقدم للعناية والتوكيد ولم يدفع النحاة إلى القول بأنه من الجمل الاسمية والبحث في مبررات البدء بنكرة إلا قسرية القاعدة التي تمنع أن يتقدم الفاعل فعله.

م - أن يقصد بـه التعجـب، نحو: عجبٌ لزيد، وهذا النمط -في ما نرى- محول عن أصـل: خـبر شبه جملة + مبتدأ نكرة، ولعناية المتكلم بالخبر قدمه فهو موضع لفت الانتباه في التركيب الجملي.

ن- الإبهـام[61]، نحو: ما أحسن زيدا، وليس هذا من أنماط الجملة الاسمية، ولا (ما) فيه اسـم، فلا هي دال بمدلول، ولا هي تحمل علامة من علامات الاسمية، ولا أقر لهما بمـا يلحقهـا دلالـة بالأسماء، ولا أدلُ على ذلك من اختلاف النحاة فيها: أهي اسم موصول أم نكرة تامة أم نكرة ناقصة، ولكل أثره في توجيه الجملة التي بعدها: صلة الموصـول، أو خبر أو نعت، هذا مع الاختلاف الطويل بينهم في اسمية أو فعلية ما بعدهـا، هذا موجود في كتب النحو القديمة كلها فليرجع إلى تفصيله من شاء. ونرى أن الجملة تركيب أسلوبي جرى مجرى المثل[62]، ويمكن معالجته في مكان غير هذا.

س- ما كان خرقا للعادة، نحو: شجرةٌ سجدت، وبقرةٌ تكلمت[63]، وهذا النمط أيضا يخرج مـن بـند الجملـة الاسمية ليكون في باب الجملة الفعلية ذات الفاعل المقدم للعناية والتوكـيد، كمـا جـاء في البند (ل) السابق وأن قول النحاة بأنه خارق للعادة دليل واضح على تقديم موضع الدهشة والتعجب.

ع- التنويع، نحو قول الشاعر:

فيـومٌ علينـا ويـومٌ لنـا ويـومٌ نسـاءُ ويـومٌ نُسَـرُ

والقول في هذا لا يختلف كثيرا عن القول في البند (م) السابق ويشير إلى اهتمام الشاعر بكلمة (يوم) أنها تكررت في البيت أربع مرات، فهو مشدوه أمام الزمن، مشدود إليه، قلق منه، يحسب حسابه ويخافه، فيحتمل منه موقعا متقدما فقدمه لفظا لتقدمه في نفسه عناية[64].

ف- بعـد واو الحـال، نحو: سرينا ونجمٌ قد أضاء[65]. وهذا يخرج كذلك من بند الجملة الاسمية إلى بند الجملة الفعلية التحويلية، فأصلها:

أضاء نجم ←——— تحولت للتوكيد إلى: قد أضاء نجم

فأصلها:

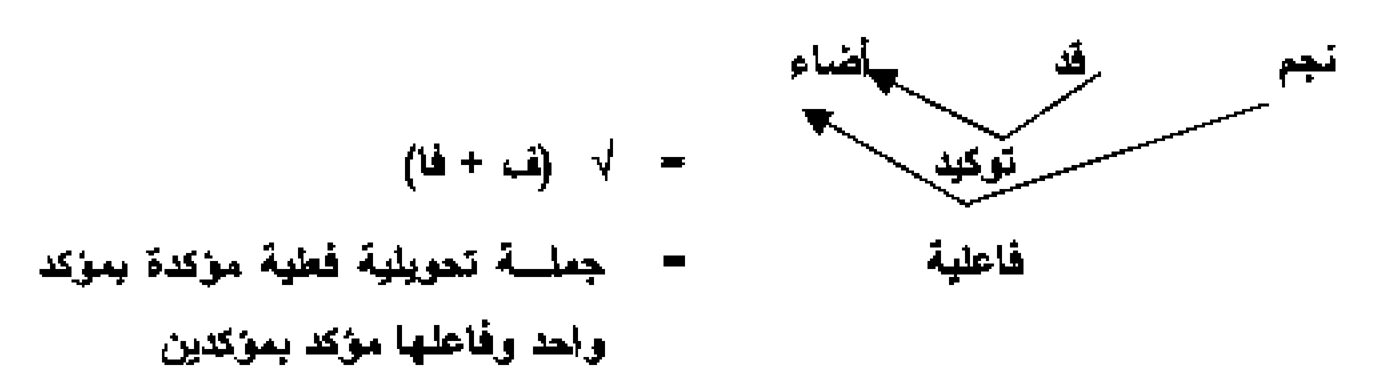
أضاء نجم ←——— تحولت للتوكيد إلى:

= قد أضاء نجم

= √ (ف + فا)

= جملة تحويلية فعلية مؤكدة بمؤكد واحد

ثـم أراد المـتكلم أن يخص الفاعل بمزيد من التوكيد، فقدمه (والعرب إن أرادت العناية بشيء قدمته)، فأصبحت الجملة:




= √ (ف + فا)

= جملـة تحويلية فعلية مؤكدة بمؤكد واحد وفاعلها مؤكد بمؤكدين

ثم وضعت الواو رابطا لربط الجملة اللاحقة بالسابقة.

ص- أن يكـون بعـد لولا، نحو: لولا اصطبارٌ لأودى كل ذي مقة[66]...... ونرى أن هذا شـاهد شعر، وللشعر لغته الخاصة التي تختلف في مراعاة تراكيبها عن لغة النثر بكـثرة ضـروراتها، فضـلا عـن أن هذا الشاهد مجهول القائل مما يضعف حجة الاستشـهاد به، ولم نعثر له على نظير في لغة النثر في جمهرة خطب العرب. وقد

ورد الاســم بعد (لولا) معرفة في خطب العرب، وبذا فإنه يحلل على أنه من جملة تحويلية اسمية قائمة على الحذف، وسيرد ذكر الحذف وتحليل جمله لاحقا.

ق- أن تسسبق الــنكرة بفاء الجزاء. نحو: إن ذهب عيرٌ فعيرٌ في الرباط[67]، وهذا النمط مــن التراكيــب يدخــل ضــمن جملة الشرط، ولهذه نظامها في التحليل نذكر منه بإيجاز- فليس هنا موضع تفصيل القول فيه أن أسلوب الشرط جملة واحدة لأن حد الجملــة الكلمــات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه، بورتها ما يسميه النحاة جواب الشرط، وهي هنا منقلبة عن أصل هو: في الرباطِ عيرٌ[68]. وقد ورد مثل هذا الأصل في خطب العرب وكلامه كثيرا. قال ابن عباس في عمرو بن العاص يقرعه علــى موقفه في يوم صفين: "لك بيان، وفيك خطل، ولك رأي وفيك نكد، ولك قدر وفــيك حسد[69]..." وقال عبيد الله بن عبد الله العرى في أهل مصر، يحذرهم الله من الــتخاذل عــن آل بيــت الرسول صلى الله عليه وسلم بعد استشهاد الحسين عليه الســلام[70] مقدمــا موضــع العــناية والتوكيد على الخبر خلافا لما هو مألوف في العربية: "فويل للقاتل، وملامة للخاذل".

4- أن يكون المبتدأ معرفة والخبر شبه جملة:

وقــد خلط النحاة تحت هذا البند بين الجملة التي خبرها شبه جملة والمبتدأ فيها نكــرة، وتلــك التي خبرها شبه جملة والمبتدأ فيها معرفة. فقد تحدث عنه السيوطي[71] وضــرب أمثلته بقوله: تحت رأسي سرج، وعلى أبيه درع، ولك مال... فالرأس مضاف إلــى ضــمير المتكلم وهو الياء في رأسي، وهذا الضمير هو المتحدث عنه في المعنى، كأنك قلت: أنا متوسد سرجا...... أبوه متدرع... أنت ذو مال. ثم يضرب السيوطي مثلا آخــر: فــي الدار صاحبها، فهي جملة وجب فيها تقديم الخبر قياسا على النمط السابق، وذلك خشية الوقوع في ما لا تقره قاعدة أخرى وهي عود الضمير على لاحق[72]. يقول: "إذ لــو أخــر عاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة" ويقول ابن عقيل[73]: "والأصل تأخير الخــبر ولهــذا امتنع: صاحبها في الدار، ويجوز تقديمه أن لم يوهم ابتدائية الخبر"، مع أنــه يــدرك أن المعنى في حال تقديم المعرفة وتأخير شبه الجملة يختلف عنه.في حال

تأخير المعرفة وتقديم شبه الجملة، يقول: "ما كان دالا بالتقديم على ما لا يفهم بالتأخير، نحو: لله درك، فلو أخر الخبر لم يفهم منه التعجب الذي يفهم من تقديمه"[74].

الجملة الاسمية المحولة بالزيادة:

ذكـرنا أن عناصـر التحويل (تحويل المعنى) في الجملة هي: الترتيب والزيادة والحـذف والتغيـير في الحركة الإعرابية والتنغيم. أما الزيادة فتكون بإدخال كلمة إلى مبـنى الجملـة، فتعطـي الجملة قيمة دلالية جديدة نعرفها من العلاقة بين هذه الكلمة وبؤرة الجملة (المبتدأ)، وتأخذ هذه الكلمة حركة إعرابية هي حركة الباب النحوي الذي جاءت هذه الكلمة ممثلا صرفيا له[75] فينقل المبنى الصرفي الجديد الجملة إلى بعد دلالي آخـر غير البعد الدلالي الأول (الإخبار المحايد)، و"كل زيادة في المبنى تقابلها زيادة في المعنى". وهذه الزيادة تكون في أول الجملة أو في وسطها أو في آخرها، كما يلي:

1- مـا يزاد في أول الجملة، وسنتخذ من قول السيوطي اقتباسا ننافش منه هذا البند، يقول[76]: "هذا مبحث الأدوات التي تدخل على المبتدأ أو الخبر فتنسخ حكم الابتداء. وهي أربعة أنواع: كان وأخواتها، وإن وأخواتها، وظننت وأخواتها وما ألحق بذلك".

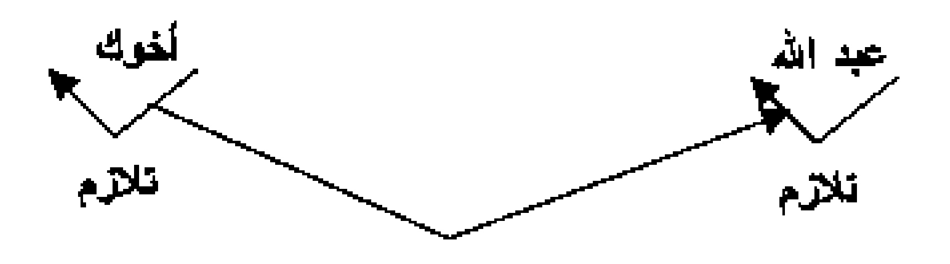
1- كان وأخواتها

من المعلوم أن كان وأخواتها عند أهل البصرة أفعال ناقصة، دخولها على الجملة يـنقلها من الاسمية إلى الفعلية. وأما مذهب الكوفيين فإنها: "...إنما دخلت على الجملة لـتدل علـى الزمان، فإذا كان الخبر يعطي الزمان لم يحتج إليها"[77]. وبصرف النظر عن إعـراب الجملـة التي فيها كان أو إحدى أخواتها عندهم "وأن خبرها حال غير مستغنى عـنه"[78]، فإنـنا نقـرر أنها عناصر غير أصيلة في الجملة، تدخل عليها لتعطيها عنصر إشارة زمنية، وأن بقية العناصر في الجملة أصول. يقول سيبويه[79]: "ومما يكون بمنزلة الابـتداء قولـك: كـان عبد الله منطلقا، وليس زيد منطلقا، لأن هذا يحتاج إلى ما بعده احتـياج المبتدأ إلى ما بعده" ويقول في مكان آخر[80]: "فهذا اسم مبتدأ يبنى عليه ما بعده وهـو عـبد الله، ولم يكن ليكون (هذا) كلاما حتى يبنى على ما قبله. فالمبتدأ مسند إليه والمبني عليه مسند، فقد عمل هذا فيما بعده كما يعمل الجار والفعل فيما بعده". فالجملة

-فيما ترى- اسمية قبل دخول هذه العناصر عليها، اسمية من حيث مبناها، توليدية من حيث معناها (أي أنها تفيد معنى الإخبار المحايد) وهي اسمية كذلك بعد دخولها عليها، اسمية من حيث مبناها (والعبرة بصدر الأصل)، تحويلية من حيث معناها، ولكن الذي صرف النحاة عن هذا – مع أنهم يذهبون إليه ضمنا- هو حركة الخبر بعدها. يقول خالد الأزهري[81]: "فتنصب الخبر تشبيها بالمفعول، ويسمى خبرها حقيقة ومفعولها مجازا، لأنها أشبهت الفعل التام المتعدي لواحد، كضرب زيد عمرا، هذا مذهب البصريين، وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها لا تعمل في المرفوع شيئا، وإنما هو مرفوع بما كان قبل دخولها، وخالفهم الفراء فذهب إلى أنها عملت الرفع تشبيها بالفاعل واتفقوا على نصبها الجزء الثاني، ثم اختلفوا، فقال الفراء: تشبيها بالحال لأنها شبيهة بقام. وقال بقية الكوفيين: "منصوب على الحال".

فانظر إليهم يتفقون ويختلفون، ويختلفون ويتفقون، موضوع الاتفاق والاختلاف عندهم الحركة الإعرابية والعامل لإيجادها. فتارة تقاس على جملة فعلية ذات فعل متعد، وأخرى على غيرها. وليت النحاة قد تعاملوا مع هذه العناصر على أنها أدوات كما أسماها السيوطي[82]: "هذا مبحث الأدوات التي تدخل على المبتدأ أو الخبر فتنسخ حكم المبتدأ". وانظر إلى هذا الذي نود أن نقوله مجسدة روحه في قول ابن السراج ولكنه لم يأخذ به تطبيقا، يقول[83]: "فهي أفعال في اللفظ وليست حقيقة، وإنما تدل على الزمان فقط، وذلك قولك: كان عبد الله أخاك، وأصبح عبد الله عاقلا، ليست تخبر بفعل فعله، إنما تخبر أن عبد الله أخوك فيما مضى".

والذي نراه أن الجملة: كان عبد الله أخاك، متحولة عن أصل:



والحـــركة المـــتحولة إلى حركة حالة النصب (أخاك) هي حركة اقتضاء القياس علـــى مـــا جـــاء عـــن العرب، ولا قيمة لها في الدلالة. ويبين صحة ما نذهب إليه قول السيوطي[84]: "جوز الجمهور رفع الاسمين بعد كان"، كقول الشاعر:

إذا مت كـــــان النـــــاسُ صنفـــان: شامت وآخر مثن بالذي كنت أصنـــع"

واخـــتلفوا في توجيهه، فالجمهور على أن في (كان) ضمير الشأن اسمها، والجملة في المبـــتدأ والخبر في موضع نصب الخبر. ونقل عن الكسائي أن (كان) ملغاة ولا عمل لها ووافقه ابن الطراوة"[85]

وهـــنا نتســـاءل، مـــا الذي جعل الجمهور يقدرون ضمير شأن؟ وهل يجوز أن نقدره دائما، أم أن الحركة الإعرابية في هذا البيت اقتضت التقدير؟ ولماذا كانت في هذا البيـــت عند الكسائي وابن الطراوة ملغاة؟ أليس من حق من ألغاها هنا أن يلغيها في كل مكان كعادة لغوية وإدراكا منه أن لا قيمة دلالية للحركة الإعرابية في الخبر في مثل هذا التركيب، وإنما القيمة الحقيقية في (كان) التي نقلت الجملة الاسمية إلى الزمن الماضي فحولـــتها إلـــى جملـــة اسمية تحويلية. ولما كان اتصال (كان أو إحدى أخواتها) ببؤرة الجملة فإن تأثيرها –من حيث الدلالة– يشمل الجملة بكاملها، هكذا: جاء في وصية أبي طالـــب لوجـــوه قريش عند موته موصيا بمحمد صلى الله عليه وسلم[86]: كونوا له ولاة، ولحزبه حماة، والله لا يسلك أحد سبيله إلا رشد...".

كونوا له حماة أصلها أنتم حماة = مبتدأ + خبر

تحولت ←——— أنتم له حماة = مبتدأ + قيد مخصص + خبر

تحولت ←——— كونوا له حماة = عنصر الزمن (م+قيد مخصص+خبر)

وتفيد كل أداة من هذه الأدوات (المسماة كان وأخواتها) معنى لا يخفى على القارئ المتعلم.

ب- إن وأخواتها. وهذه أدوات إذا دخلت على الجملة الاسمية نقلتها من اسمية توليدية هدفها الإخبار المحايد إلى اسمية تحويلية ذات بعد دلالي آخر تفيده الأداة، فيتأثر المبتدأ بحركة لا قيمة لها في الدلالة وإنما قيمتها في تحقيق خط سلامة المبنى قياسا على ما جاء عن العرب، والقيمة الحقيقية دلاليا تكون للأداة: "ألا ترى أن (إن) لتأكيد الجملة"[87] كما يلي:

إن محمداً رسولُ اللهِ

√ (م + خ (متلازمين)).

واستنادا إلى ما ذكرته سابقا فإن أي عنصر يترك أثرا على بؤرة الجملة فأثرة الدلالي يمتد إلى الجملة بكاملها، الجملة السابقة اسمية تحويلية مؤكدة بمؤكد واحد.

وقد تدخل هذه الأداة على جملة فعلية فاعلها مقدم للتوكيد، فتزيد الفاعل توكيدا، وتكون الأداة قد دخلت على اسم، فهي مختصة بالدخول على الأسماء خلافا للنحويين الذين يرون أنها مختصة بالدخول على الجملة الاسمية. وخلافا ل(إنما) التي تدخل على الجملة الاسمية والفعلية. يقول هانيء الشيباني يحرض قومه يوم ذي قار[88]: "إن الحذر لا ينجي من القدر، وإن الصبر من أسباب الظفر". فالجملة الأولى فعلية فاعلها مؤكد بالتقديم ومؤكد بأن هكذا √ + فا √ + ف+ قيد

محدد، إن الحذر لا ينجي من القدر.

أما الجملة الثانية، فاسمية مؤكدة بمؤكد واحد وهذا أمر يتسق مع ما جاءت الخطبة من أجله، شدة التحذير مع الحذر من الدخول في المعركة، وتوكيد الصبر بأنه من أسباب النصر.

وشأن(أن) في الجملةشأن أخواتها من حيث تحويل الاسمية إلى التوليدية أي اسمية تحويلية، أو من حيث دخولها على فاعل متقدم على فعله ليكون موضع تأثير

الأداة الداخلة عليه، ولكن لكل من هذه الأدوات معنى تنقل الجملة إليه، (فكأن) تنقلها إلى التشبيه و(لكن) تنقلها إلى معنى الاستدراك، و(ليت) تنقلها إلى معنى التمني (ولعل) إلى معنى الترجي. وما زيادة (ما) في آخر كلٍّ إلا عادة لغوية عند بعض قبائل العرب.

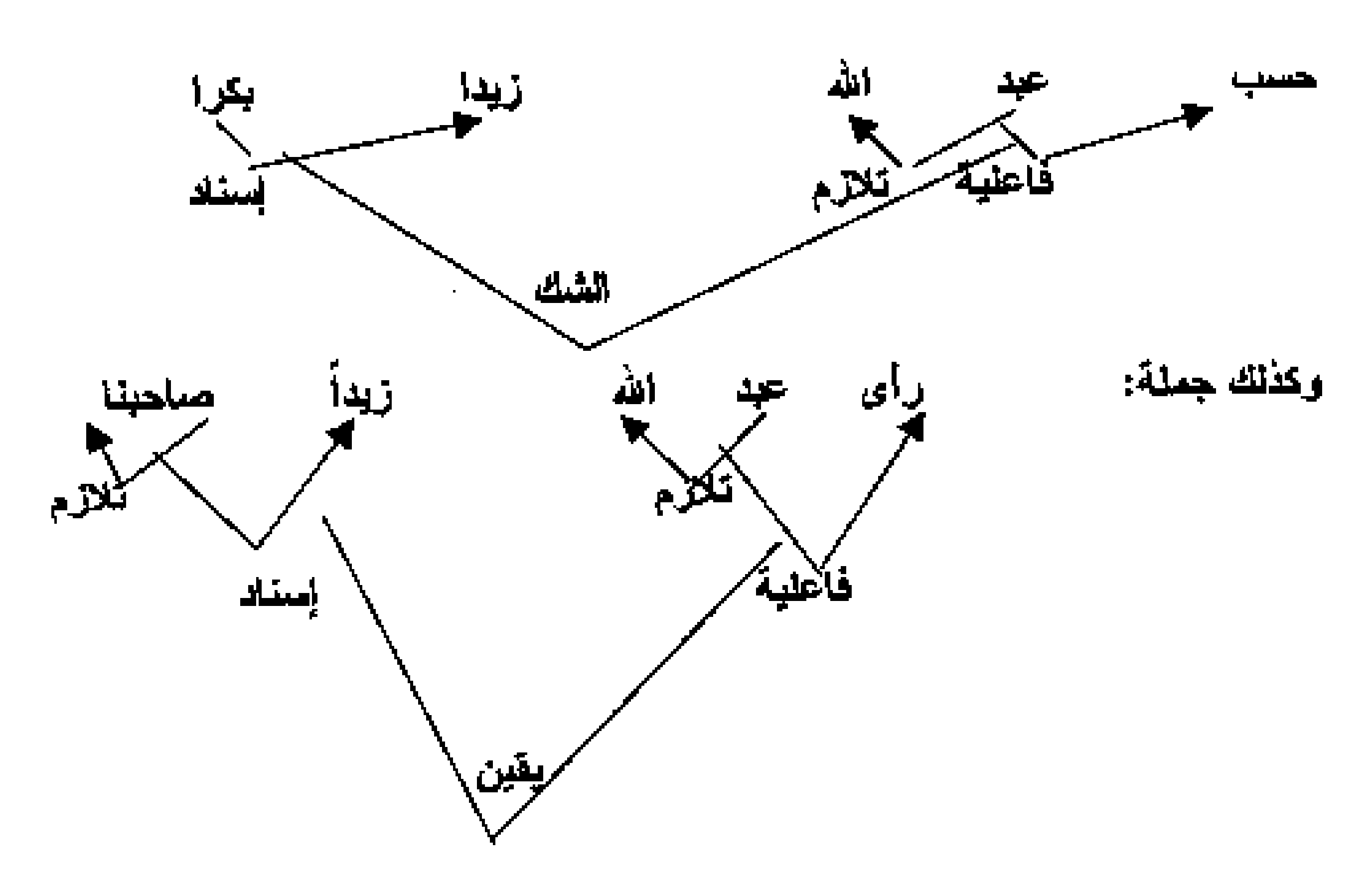
ج- أفعال الشك والقلوب والتحول...الخ

لقد فرق سيبويه من حيث المعنى بين الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين يجوز اقتصار المتكلم على أحدهما، والمفعولين اللذين لا يمكن أن يستغني المتكلم بأحدهما عن الآخر، يقول[89]: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول، وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول، وذلك قولك: أعطى عبدُ الله زيداً درهماً، وكسوت بشراً الثيابَ الجياد. ومن ذلك اخترت الرجالَ عبدَ الله، وسميته زيداً، وكنيت زيداً أبا عبد الله، ودعوته زيداً، إذا أردت (دعوت) التي تجرى مجرى سميته وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يتجاوز مفعولاً واحداً".

في هذا النص خلط واضح بين جمل من أصل فعلي وآخر من أصل اسمي. وفي قول سيبويه: "فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول" إشارة إلى أن الأصل أن لا يقتصر على الأول، ولكن لغرض يريده المتكلم وقد يعلمه السامع حذف الثاني، والحذف يكون عادة لغرض بلاغي. فالجملتان: أعطى... وكسوت... جملتان فعليتان توليديتان تهدفان الإخبار المحايد. أما الجملة: اخترت الرجال عبد الله، فلست أدري كيف تكون هذه جملة إذا لم تحمل على بدل الغلط والنسيان.

أما الجمل: كنيته... دعوت... سميت... فجمل اسمية تحويلية أصلها: هو زيد، زيد أبو عبد الله، هو زيد، فدخلت عليها الأفعال مع فاعليها: كنيت، دعوت سميت، لتفيد معنى جديداً يؤثر على المبتدأ مع خبره وهذا ما نحمل عليه قول سيبويه[90]: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر. وذلك قولك حسب عبد الله زيداً بكراً، وظن عمرو خالداً أباك، وخال عبد الله زيداً أخاك". فلا يجوز الاستغناء عن مفعوليها، وعن أحدهما، لأن الأصل فيهما مبتدأ وخبر[91]

بيـنهما علاقة إسناد ليس من اليسير الفصل بينهما وقطع هذه العلاقة التي قامت الجملة أصلا عليها هكذا:

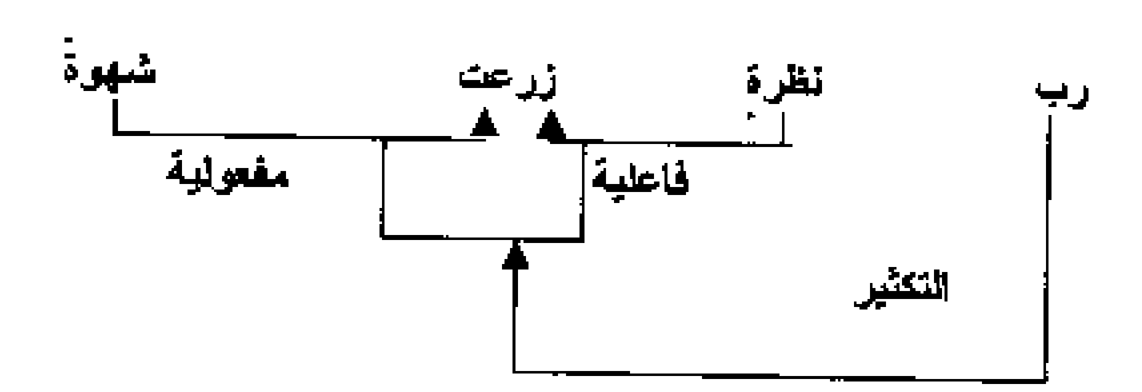



وكذلك جملة:

فزيد صاحبنا: جملة مستقلة عن: رأى عبد الله،وهي بكاملها وحدة تفكير عبد الله فـي ما رأى. وهذه مختلفة – كما يرى سيبويه والنحاة غيره– عن: رأى عبد الله زيدا، المكونة من فعل وفاعل ومفعوله، يقول ابن السراج في الفعل المتعدي إلى مفعولين مما نحـن بصدده[92]: "وهو الذي يتعدى إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر، هذا الصنف من الأفعال التي تنفذ منك إلى غيرك، ولا يكون من الأفعال المؤثرة، وإنمـا هي أفعال تدخل على المبتدأ والخبر فتجعل الخبر يقينا أو شكا". ولعمري إن هذا هو الذي نذهب إليه في قولنا جملة تحويلية اسمية أخذا بقول السيوطي لتسمية الجملة: والعـبرة بصـدر الأصل. ويزيد ابن السراج تفصيل الموضوع تفصيلا دلاليا جميلا يبين القـيمة الدلالية للعنصر الداخل على الجملة وارتباطه بالجملة الأصل، يقول[93]: "ألا ترى أنك إذا قلت: ظننت عمرا منطلقا، فإنما تشك في انطلاق عمرو لا في عمرو، وكذلك إذا قلـت: علمـت زيـدا قائما، فالمخاطب إنما استفاد قيام زيد لا زيدا لأنه يعرف زيدا كما تعـرفه أنـت، والمخاطَب والمخاطِب في المفعول الأول سواء وإنما الفائدة في المفعول

الثاني، كما كان في المبتدأ والخبر الفائدة في الخبر لا في المبتدأ. فلما كانت هذه الأفعال إنما تدخل على المبتدأ والخبر والفائدة في الخبر، والمفعول الأول هو الذي كان مبتدأ والمفعول الثاني هو الذي كان الخبر، بقي موضع الفائدة على حاله". فهذه الكلمات التي يسميها النحاة أفعال الظن ليست في حقيقتها أفعالا حقيقية والذي جعل النحاة يسلكونها في الأفعال هو حركة حالة النصب على المبتدأ والخبر، فكل حركة لابد لها من تبرير على ضوء فلسفة العامل، والنصب يلحق بأم الباب (المفعول به)، فهما مفعولان، ولو قالوا بأن العلاقة بين الفعل (ظن) والمبتدأ والخبر هي علاقة الظن أو الشك أو... كما جاء في نص ابن السراج السابق، وأن الحركة حركة اقتضاء للقياس اللغوي على ما جاء عن العرب، لما احتاجوا إلى هذا الذي ذهبوا إليه.

د- رُبَّ: وهي أداة تدخل على الجملة الاسمية كما تدخل على الفاعل المقدم على فعله للعناية والتوكيد، فيأخذ الاسم بعدها حركة حالة الجر وتفيد التكثير غالباً وتفيد التقليل أحياناً. قال عمر بن الخطاب[94]:




ومثله قول أكثم بن صيفي: "رُبَّ بعيدٍ أقربُ من قريبٍ، ورُبَّ غريبٍ ناصح لحبيب" فدخلت (رُبَّ) على جملة اسمية لتفيد معنى التكثير.

2- ما يزاد في وسط الجملة:

1- لام التوكيد

لا نتحدث هنا عن لام التوكيد التي ترد في صدر الجملة مثل: لعبد مؤمن خير...، فهذه ورد ذكرها سابقا في الزيادة في صدر الجملة، وإنما نتحدث عن اللام التي

تأتـــي فـــي خبر إن وهي التي يسميها النحاة "اللام المزحلقة". يقول أبو بكر في خطبة له[95]: "إن أشقى الناس في الدنيا والآخرة الملوك، فرفع الناس رؤوسهم، فقال: مالكم يا معشـــر الناس، إنكم لطعانون عجلون، إن من الملوك مَنْ إذا ملك زهَّده الله بما في يده ورغَّبه في ما في يد غيره".

نأخذ جملة: إنكم لطعانون، فأصلها: أنتم طعانون. ولكن المقام والسياق يقتضي توكيد مضمون الجملة ويقتضي توكيدا آخر لخبرها، فأصبحت: إنكم لطعانون.

√ ( م + √خ ) ═══ جملـــة تحويلـــية اســـمية مؤكـــدة بمؤكد واحد وخبرها مؤكد بمؤكدين.

وانظـــر إلى السياق الذي دفع أبا بكر لهذه التوكيد، يقدم للناس خبرا مؤكدا: إن أشـــقى الناس في الدنيا الملوك فيرفعون رؤوسهم وكأنهم ينكرون ذلك منه، فيحتاج إلى تفصيل الخبر وتوكيده لإزالة ما هم فيه من دهشة وما هم عليه من شك أو إنكار.

ومثلها قول معاوية[96]: "والله إن خيري لممنوح، وإن بابي لمفتوح" وقد زاد في هـــذه الجملة ورود القسم في أولها، والذي يراه النحاة أن كلمة القسم هذه (والله) جملة قائمة على مبتدأ خبره محذوف "وهي خبر لمبتدأ محذوف". ونرى أن هذه اللفظة عنصر توكـــيد ليس غير ولا علاقة له بالابتداء ولا بالخبر، فالمبتدأ والخبر يكونان جملة يحسن الســـكوت عليها، وقد جيء بالقسم في جملة مؤكدة ليزيد في توكيد الجملة كاملة، شأن، شأن (إن) في صدر الجملة، فيكون تحليل الجملة السابقة كما يلي:

| والله | إنّ | خيري | لممنوح |
|---|---|---|---|
| √ | √ | (م + | √خ) |

جملة اسمية تحويلية مؤكدة بمؤكدين وخبرها مؤكد بثلاثة.

ب- الحروف الزائدة في خبر ليس وما والمشبهة بها

وهـــي الجمـــل التي يسميها النحاة "حرف جر زائد"، وسميت عندهم زائدة لأن دخولهـــا فـــي الجملـــة كخروجها كما يقولون، مع إنهم يدركون أن ذكرها وعدمه ليس

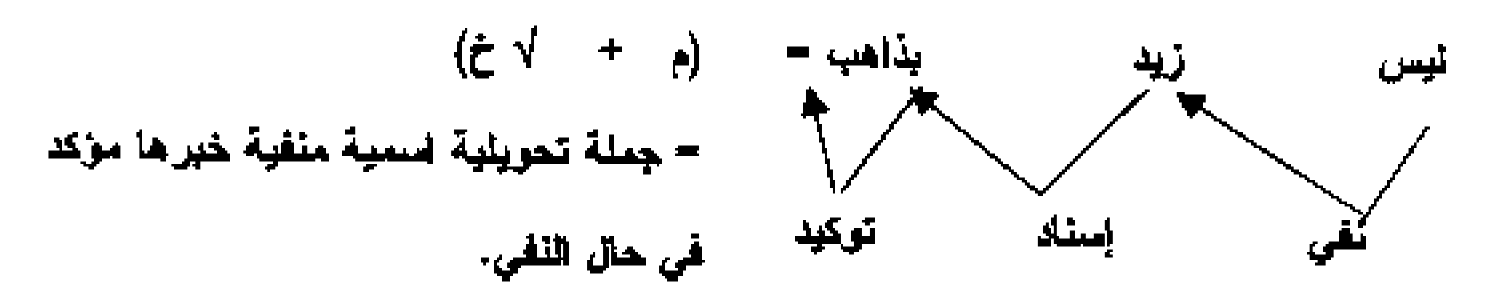
سواء من حيث القيمة الدلالية في الجملة. ونحن نرى أن النحاة قد اضطروا إلى القول (زائدة) لأنهم بحاجة إلى إعراب الاسم بعدها في موقعين: أحدهما الجر، والثاني النصب خبرا لليس أو ما. لذا فقد أعربوا هذا الاسم إعرابا لفظيا يقتضيه حرف الجر، وآخر تقديريا يقتضيه المبتدأ التي دخلت عليه ليس أو ما.

ونرى أن هذه الحروف حروف توكيد، تؤكد الخبر المنفي، فتتأثر الجملة بكاملها نفيا بليس أو ما (عنصر النفي) ويتأثر الخبر توكيدا بالباء أو مِن، فيكون الخبر مؤكَّدا في حال النفي. وهذا ما أفاده جل المفسرين في معالجة آيات القرآن الكريم التي فيها هذه الحروف، نحو:

ما أنت بمجنون

(م + √خ) = جملة تحويلية اسمية منفية خبرها مؤكد منفي.

ولعل هذه خلاصة ما يذهب إليه سيبويه في ما نص عليه بقوله[97]: "وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيما، ولكنه توكيد... إلا أنها تجر لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من رجل، ما رأيت من أحد، ولو أخرجت (من) كان الكلام حسنا ولكنه أكد بمن... وقد تكون الباء بمنزلتها في التوكيد، وذلك قولك: ما زيد بمنطلق وليس بذاهب، أراد أن يكون مؤكدا حيث نفى الانطلاق والذهاب"[98] ونحن نستثني الجملتين الأوليين في نص سيبويه من حديثنا هنا، لأنهما من أنماط تركيب الجملة الفعلية، فنطبق قولنا على الأخريين: ما زيد بمنطلق




3- الزيادة في آخر الجملة:

لا نطيل القول في هذا البند لقلة وروده في الجملة الاسمية من ناحية، ولأن الحديث عنه يحتاج إلى التعرض لأبواب النحو بعامة وربطها ببؤرة الجملة الاسمية

(المبـــتدأ)، وهـــذا يمكـــن أن يكون موضوع بحث مستقل. ولكنا نقول بأن كل كلمة في الجملــــة تكـــون ممثلا صرفيا لباب نحوي، فتأخذ حركته الإعرابية المخصصة له في ما نـــص علـــيه النحاة ثم يرتبط الممثل الصرفي هذا -بعد أن يأخذ حركته- ببؤرة الجملة ( المبـــتدأ، أو الفعل في التركيب الفعلي) بعلاقة دلالية تبين الغرض الذي من أجله زيدت هذه الكلمة في التركيب[99] هكذا




4- الجملة الاسمية المحولة بالحذف:

الحـــذف "باب دقيق المسلك لطيف المأخذ، عجيب الأمر شبيه بالسحر فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لـــم تنطق، وأتم بيانا إذا لم تبن"[100]. ويكون الحذف من المتكلم بحذف كلمة أصل في التركيـــب الجملي الأصل (الجملة التوليدية)، أي يحذف أحد الأركان الرئيسية في الجملة (الفعل، أو الفاعل، أو المبتدأ، أو الخبر)، ولا يحذف المتكلم ما يحذف إلا لغرض بلاغي دلالـــي، فلا يكون الحذف ترفا لغويا، وإنما هو لتحويل الجملة من معناها الدلالي الأول إلـــى معنى دلالي آخر، فتصبح الجملة تحويلية اسمية أو تحويلية فعلية، وكل تحول لابد أن يكون له غرض في المعنى وعليه دليل، "وقد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه"[101]، ولما كان المتكلم قد حذف لغرض بلاغـــي فلـــيس مـــن حـــق السامع أن يبرز هذا المحذوف، وأنه إن فعل، فقد أفسد هذا الغـــرض البلاغـــي، "ســـورة أنزلناها". فقد حذف الله ركنا رئيسا من أركان هذه الجملة لغـــرض بلاغـــي لـــيس من اليسير تحقيقه بقولنا: هو مبتدأ تقديره (هذه)، وأية (هذه) يقصـــد بهـــا، أهي السورة بكاملها، أم تراها الآيات الخاصة بتنظيم حياة المرأة في هذه الســـورة، أم أنهـــا القـــرآن بكامله، أم... فالأفضل إذا أن يفهم أن هناك حذفا وأن يترك للســـامع تقديـــر هـــذه الاحتمالات كلها، بل زيادة عليها. وقد صور الجرجاني هذا جيدا

بقولـــه[102]: "وإن أردت ما هو أصدق في ذلك شهادة وأدل دلالة فانظر إلى قول عبد الله بن الزبير يذكر غريما له قد ألح عليه:

تثائـــب حتى قلت: داسع نفســـه وأخـــرج أنيابـــا لـــه كالمعـــاول

الأصـــل: حتى قلت: هو داسع نفسه، أي: حسبته من شدة التثاؤب ومما به من الجهـــد يقذف نفسه من جوفه ويخرجها من صدره كما يدسع البعير جرته، ثم إنك ترى نصـــبة الكلام وهيئته تروم منك أن تنسى هذا المبتدأ وتباعده عن وهمك، وتجتهد أن لا يـــدور فـــي خلـــدك، ولا يعرض لخاطرك، وتراك كأنك تتوقاه توقي الشيء بكرة مكانه، والثقـــيل يخشـــى هجومه: ويقول في موضع آخر[103]: "وإذا عرفت هذه الجملة من حال حـــذف المبتدأ فاعلم أن ذلك سبيله في كل شيء، فما من اسم أو فعل تجده حذفه هناك أحسن من ذكره، وترى إضماره في النفس أولى وآنس من النطق به".

ولعمري إن هذا هو الذي نقصده بقولنا: إن على المحلل اللغوي أن يضع إشارة المجموعـــة الخالـــية Zero Morpheme مكان المحذوف خشية إفساد الغرض البلاغي الـــذي مـــن أجله حذف المتكلم ما حذف، فتنقلب الجملة من توليدية ذات معنى إخباري محـــايد إلـــى تحويلـــية ذات بعد دلالي آخر، قد يكون التعظيم أو التحقير أو للعلم به أو للجهل به، أو لتأخذ الجملة مجرى المثل، أو للاقتصاد في الكلام، أو للتعمية والتمويه... الخ.

5- الجملة الاسمية المحولة بالحركة الإعرابية

"إن العرب قد نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها وقامـــت في عقولها علله"[104]. وقد نطقت العرب كلامها مقرونا بحركات إعرابية، وهذا ماثل في أقدم النصـــوص المعـــروفة فـــي العربية، وقد كان لهذه الحركات في نفس العربي الذي كان يـــتحدث ســـليقة مـــن غير معرفة بعامل أو معمول كان لها في نفسه معان، وليس كما يدعـــي بعض الباحثين أنها كانت من وضع النحاة، فللحركة الإعرابية دور في الإفصاح والإبانة عما في النفس من معنى يقصده المتكلم ويفهمه السامع[105]، ولكن جهود النحاة انصـــرفت عـــن البحث في القيمة الدلالية للحركة الإعرابية إلى البحث في تبرير وجود

الحركة الإعرابية لغرض تعليمي على ضوء نظرية العامل، فلابد لكل حركة من عامل لفظي أو معنوي، ولابد لكل عامل من أثر ظاهر أو مقدر، حتى أصبح النحو علم حركات أواخر الكلم. والذي نراه أن الحركة الإعرابية ذات قيمة دلالية تخرج بالجملة عن معناها الدلالي الأول إلى معنى دلالي آخر كما في: نصب الاسم بعد واو المعية، ونصب الفعل المضارع بعده كذلك، ونصب الاسم في الإغراء والتحذير والاختصاص وبعد كم الاستفهامية وبعد أسماء الأفعال.

فالجملة: جاء زيد والنهر، كان ينطقها العربي الذي لم يكن يعرف عاملا أو معمولا، ولا يعرف ضمة ولا فتحة... كان ينطقها تارة بالضمة وأخرى بالفتحة، وهو يدرك الفرق في الدلالة بينهما، ثم جاء النحاة فشغلهم كثيرا المسبب (العامل) للحركة الإعرابية (الفتحة) على (النهر) يقول ابن مضاء[106]: "إن حركات الإعراب لم توجد لتدل على عوامل معينة، وإنما جاءت لتدل على معان في نفس المتكلم".

وانظر لترى الوظيفة الدلالية للحركة الإعرابية في الاقتباسات التالية من جمهرة خطب العرب. يقول سعد بن أبي وقاص في يوم الشورى[107]: "إياكم أيها النفر وقولَ الزور، وأمنيةَ أهل الغرور".

وتقول عكرشة بنت الأطرش في وقعة صفين[108]: "إن معاوية دلف إليكم فأجابوه، واستدعاهم إلى الباطل فلبوه، فاللهَ اللهَ عباد الله في دين الله، إياكم والتواكلَ، فإن ذلك ينقض عرى الإسلام ويطفيء نور الحق".

ومن خطبة لأبي بكر بعد أن بايعه المسلمون[109]: "..... الجدَ الجدَ، والوحا الوحا، والنجاةَ النجاةَ..".

ومن خطبة للحسن رضي الله عنه[110]: "...فو الذي بعث محمدا بالحق لا ينقص من حقنا آلَ البيت أحد إلا نقصه الله من عمله مثله".

6- الجملة الاسمية المحولة بالتنغيم:

خلــط الدارســون ردحا من الزمن بين النبر والتنغيم إلى أن سلك كل من هذين المصــطلحين عند المتخصصين سبيله الدلالي، فحصر استعمال النبر في المبنى الصرفي فــي مقطــع منه يرتفع فيه الصوت ليعلو على بقية المقاطع، وانصرف استعمال التنغيم للدلالــة على النغمة الصوتية المصاحبة للجملة بكاملها، تنقلها من باب إلى باب، ومن معــنى إلــى معنى. وقد أدرك القدماء هذه الظاهرة اللغوية، إلا أننا لا نكاد نجد لها أثرا يذكــر في كتب النحو، فهذه الكتب تبحث في تبرير الحركات الإعرابية على أواخر الكلم علــى ضوء نظرية العامل، ولما لم يكن للتنغيم دور في تغيير الحركة الإعرابية، أي أنه لــيس مــن العوامــل، فقد جاءت كتب النحو خالية من الحديث عنها. وقد تحدث عنها اللغويــون بإيجاز في بعض مصنفاتهم، يقول ابن جني[111]: "...وقد حذفت الصفة ودلت الحــال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون: لــيل طويل، وكان هذا إنما حذف فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها، وذلك إنك تحــس في كلام القائل لذلك التطويح والتطريح والتفخيم ما يقوم مقام قوله: "طويل، أو نحــو ذلك. وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء علــيه، فتقول: كان والله رجلا، فتزيد في قوة اللفظ ب(الله)... وتتمكن من تمطيط اللام وإطالــة الصــوت بهــا وعليها، أي رجلا فاضلا أو شجاعا أو كريما ونحو ذلك، وكذلك تقــول: ســألناه فوجدناه إنسانا، وتمكن الصوت ب(إنسان) وتفخمه، فتستغني بذلك عن وصــفه بقولك: إنسانا سمحا أو جوادا أو نحو ذلك، وكذلك إن ذممته ووصفته بالضيق قلــت: سألناه وكان إنسانا وتزوي وجهك وتقطبه، فيغني ذلك عن قولك: إنسانا لئيما أو لحزا أو بخيلا أو نحو ذلك".

ولعمــري إن هــذا نص عبّر فيه ابن جني بوضوح وجلاء عن القيمة الدلالية للتنغــيم، قارنــا ذلك بحركات الوجه أو الشفتين أو حركات اليدين أو هز الرأس والجذع أحــيانا، والذي يعنينا هنا هو النغمة الصوتية التي تنقل الجملة من بعدها الدلالي الأول فــي الجملة التوليدية الاسمية (فالاسمية موضوع بحثنا) وهو الإخبار المحايد، إلى بعد دلالــي آخــر قــد يكون الاستفهام أو السخرية أو التعجب... الخ. وقد أدرك منه النحاة

القدمــاء مـا يفـيد الاســتفهام، ولكنهم اسموه "الاستفهام محذوف الأداة". فهو عندهم اســتفهام قــائم علــى أداة محذوفة تقديرها عندهم هل أو الهمزة. ونحن نرى أن هذا اســتفهام قائم على التنغيم لأن التنغيم عنصر من عناصر الاستفهام شأنه في ذلك شأن بقـية عناصــر الاســتفهام: هــل والهمــزة وأين ومتى وإيان... قال الحجاج للغضبان القبعــثري[112]: "أنت القائل لأهلا الكوفة؟ يتغدون بي قبل أن أتعشى بهم؟ قال: أصلح الله الأمــير، ما نفعت من قالها، ولا ضرت من قيلت فيه". فالحوار يشير إلى سؤال وجواب ولا أداة للسؤال، ولكن السامع يفهم ما يريد المتكلم فيجيبه، وكل ذلك استنادا إلى التنغيم الــذي نقل به الجملة الاسمية (الأولى) والفعلية (التي تليها) من خبرية إلى استفهامية. ومــثله ما جاء في خطبة ابن مطيع وهو محصور[113]: "...فقالوا أيا ابن الأشتر: آمنون نحن؟ قال: أنتم آمنون. فخرجوا فبايعوا المختار". الجملة آمنون نحن محولــة عن نحن آمــنون. والعــرب تقــدم موضع العناية، وعناية المحصور طلب الأمان: آمنون نحن، فيجيبهم ابن الأشتر: أنتم آمنون، جملة خبرية محايدة.

وأمــر اســتخدام النغمة الصوتية ظاهرة لغوية ذات بعد دلالي لا يخفى على كل من يستخدم العربية الفصحى منها والمحلية المعاصرة، نقول:

علــي مجــتهد، فتحتمل معنى الإخبار والاستفهام والسخرية، ولا يحدد ذلك إلا التنغيم الذي تنطق به الجملة.

وقــد فصــلنا القــول في التنغيم من عناصر التحويل في كتابنا "في نحو اللغة وتراكيبها". فلا حاجة لإطالة القول فيه هنا.

# الهـــــوامش

1- تمام حسان: اللغة العربية مبناها ومعناها ص 13.

2- مـــنذ قدمت مقالة في المجلة العربية للعلوم الإنسانية ـــ الكويتـ عدد 8 بعنوان رأي في: بناء الجملة الفعلية في ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة.

3- ابن السراج، الأصول في النحو 66/1.

4- الكتاب 48/1، وانظر أصول ابن السراج 59/1، وشرح المفصل 85/1ـــ86.

5- الكتاب 48/1، وانظر أصول ابن السراج 59/1، وشرح المفصل 85/1ـــ86.

6- السيوطي، الهمع: 9/2.

7- الكتاب 23/1.

8- الكتاب 78/2.

9- جمهرة خطب العرب 56/1.

10- الجمهرة 5/1.

11- الجمهرة 25/3.

12- ← إشارة تحولت الجملة إلى . . . ↗ رأس السهم يشير إلى الكلمة ترتبط بها غيرها.

13- الجمهرة 164/1.

14- ابن السراج، الأصول 66/1.

15- المرجع السابق.

16- ابن السراج، الأصول 149/1.

17- السيوطي، الهمع، 190/2، وانظر المساعد على تسهيل الفوائد 78/1ـــ79.

18- وانظر: الهمع 32/2، والمساعد 220/1 ـــ 221،

19- وانظر: الهمع 32/2ـ33.

20- وانظر: الهمع: 28/2.

21- وانظر : الهمع 28/2.

22- الجمهرة 280/1؛

23- وقد فصلنا القول في هذا في كتابنا "في نحو اللغة وتراكيبها" تحت عنوان: ظاهرة التلازم.

24- يشير رأس السهم إلى ما يعود عليه غيره.

25- وقد فصلنا القول في هذا ف "الاسم الموصول بين التركيب والدلالة"، دار البشير ـ عمان ـ 1989م.

26- الجمهرة 136/1.

27- الجمهرة 236/1.

28- الجمهرة 56/1.

e

م = مبتدأ، خ = خبر، الإشارة V علامة توكيد، فإن كانت تحت الكلمة مؤكدة بالتقديم.

29- الجمهرة 51/1.

30- الإشارة ⟵ تعني متحول عن، والإشارة = / = تعني لا تساوي من حيث الدلالة.

31- وانظر شرح المفصل 85/1 ـ 87، وأصول ابن السراج 66/1.

32- الهمع 28/2 ـ 29.

33- وانظر، خليل عمايره: أسلوب التوكيد اللغوي ص 13 وما بعدها.

34- الجمهرة 37/1.

35- الهمع 29/1.

36- لمزيد من التفصيل في رأي البصريين والكوفيين في تقديم الفاعل، انظر الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة 85.

37- الهمع 29/2.

38- الكافية 86/1.

39- الهمع 7/2 ـ 8 وانظر الأصول 59/1 ـ 60.

40- الهمع 2/9.

41- الكشاف 510/2.

42- وانظر، خليل عمايره: الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث.

43- وانظر، محمد بن علي الجرجاني: الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة ص 33.

44- ⟵ = تحولت، ⟷ = تأثـير من جانبين، ف = فعل، فا = فاعل، ‾ =علامة عنصر النفي.

45- شرح المفصل 85/1.

46- شرح المفصل 86/1.

47- الكشاف 47/1 ـ 48.

48- وانظر ما يدعم هذا في الكافية لابن الحاجب 90/1 ـ 91.

49- الكافية 90/1.

50- وانظر الهمع 29/2.

51- وانظر الكتاب 412/2.

52- الكتاب 413/2.

53- المقتضب 308/2.

54- ∅ تعنـي Zero Morpheme ، وانظر تفصيل هذه الظاهرة في خليل عمايره: أسلوبا النفي والاستفهام في العربية ص 58 وما بعدها.

55- الهمع 2/ 29.

56- السابق.

57- وانظر، خليل عمايره: أسلوبا النفي والاستفهام في العربية ص 58 وما بعدها.

58- الهمع 29/2.

59- الهمع 30/2.

60- الهمع 30/2.

61- السابق.

62- شرح المفصل 150/7.

63- الهمع 30/2.

64- وانظر عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ص 137 ــ 140.

65- الهمع 31/2.

66- الهمع 30/2.

67- الهمع 31/2.

68- انظر تفصيل القول في جملة الشرط، خليل عمايره، في نحو اللغة وتراكيبها ص120 ــ 125.

69- الجمهرة 112/2.

70- الجمهرة 63/2.

71- وانظر الهمع 35/2 ــ 37.

72- فصلنا القول فيه في كتابنا "الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث".

73- الهمع 36/2.

74- المساعد 220/1.

75- وانظر خليل عمايره: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ص 90 وما بعدها.

76- الهمع 63/2.

77- وانظر خالد الأزهري، شرح التصريح 183/1، والكتب 45/1.

78- الفراء، معاني القرآن 142/1، وانظر رأيا مخالفا في الحال في شرح المفصل 55/2.

79- الكتاب 23/1.

80- الكتاب 78/1.

81- شرح التصريح 184/1، وانظر الهمع 63/2 ــ 64.

82- الهمع 63/2.

83- الأصول 74/1.

84- الهمع 64/3 ــ 65.

85- الهمع 64/3 ــ 65.

86- الجمهرة 162/1.

87- شرح المفصل 102/1.

88- الجمهرة 37/1.

89- الكتاب 37/1.

90- الكتاب 40/1.

91- انظر الكتاب 2م127.

92- الأصول 180/1 ــ 181.

93- السابق.

94- الجمهرة 219/1.

95- الجمهرة 183/1.

96- الجمهرة 97/2.

97- وانظر القرطبي 5/7، البحر المحيط 475/1 ـ 466.

98- وانظر: الكتاب 225/4، 41/1، 66 ـ 68، وشرح المفصل 13/8.

99- وقد فصلنا القول فيه في: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه.

100- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في 162.

101- الخصائص 360/2.

102- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ص 166.

103- دلائل الأعجاز ص 152 ـ 153.

104- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو ص 66.

105- نستثني من ذلك بعض الحركات التي لها دور في إقامة سلامة المبنى ولا دور لها في المعنى، انظر خليل عمايره: في نحو اللغة وتراكيبها، الفصل الثالث، وأسلوب التوكيد اللغوي ص 13 وما بعدها، والعامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ص 85 وما بعدها.

106- الرد على النحاة ص 87.

107- الجمهرة 1/ 268.

108- الجمهرة 368/1.

109- الجمهرة 181/1.

110- الجمهرة 430/1.

111- الخصائص 370/2 ـ 371.

112- الجمهرة 413/2.

113- الجمهرة 84/2.

# قائمة المراجع


1- القرآن الكريم.

2- ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، ت: محمد علي النجار، بيروت دار الهدى للطباعة.

3- ابن الحاجب، الكافية في النحو، بيروت، دار الكتب ط1982،3.

4- ابن السراج، الأصول في النحو، ت: الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة 1985.

5- ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ت. محمد بركات، دمشق، دار الفكر 1980م.

6- ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ت: محيي الدين عبد الحميد، در القلم طم.

7- ابن هشام: مغني اللبيب ت: محمد عبد الحميد، القاهرة، مطبعة المدني.

8- ابن يعيش، شرح المفصل، بيروت، عالم الكتب.

9- الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية.

10- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد – الإنصاف في مسائل الخلاف، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الفكر ط1983،2م.

11- الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، بيروت، دار الفكر 1963م.

12- أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية 1966.

13- بكـــر، محمـــد صلاح الدين مصطفى، النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، الكويت، مؤسسة علي جراح الصباح.

14- جبر، محمد عبد الله، الضمائر في اللغة العربية، مصر، دار المعارف 1981م،

15- الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، مكتبة سعد الدين- دمشق 1987.

16- الجرجانـــي، محمـــد علي، الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة ت: عبد القادر حسين 1980م.

17- ال

18- حجازي، محمود فهمي، علم اللغة العربية- القاهرة، دار الثقافة.

19- حسان، تمام. اللغة العربية في معناها ومبناها، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1973.

20- الزجاجي: أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، ت مازن المبارك، بيروت، دار النفائس 1982م.

21- الزمخشـري، الكشاف عن حقائق التنـزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، بيروت دار المعرفة.

22- سيبويه، الكتاب، ت عبد السلام هارون، القاهرة، دار القلم 1966م.

23- السـيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ت: عبد العال مكرم... الكويت، دار البحوث العلمية 1985م.

24- صـفوت، أحمـد زكـي، جمهرة خطب العرب في عصورها الزاهرة، بيروت، المكتبة العلمية.

25- عمايـره، إسماعيل أحمد، المستشرقون ومناهجهم، اربد، دار الملاحي للنشر والتوزيع 1988م.

26- عمايره، خليل أحمد، في نحو اللغة وتركيبها، جدة، عالم المعرفة 840.

27- عمايره، خليل أحمد، في التحليل اللغوي، الزرقاء، مكتبة المنار 1987.

28- عمايـره، خلـيل أحمـد، في العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، دار الفكر الإسلامي- عمان 1988.

29- عمايـره، خليل أحمد، أسلوب التوكيد اللغوي في منهج وصفي في التحليل اللغوي، دار الفكر الإسلامي- عمان 1988م.

30- عمايـره خليل أحمد، أسلوبا النفي والاستفهام في العربية، دار الفكر الإسلامي- عمان 1988م.

31- عمايره، خليل أحمد، الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث، دار البشير عمان 1989م.

32- الفارسي، أبو علي، المسائل العسكريات، ت: إسماعيل عمايره، عمان الجامعة الأردنية 1980م.

33- الفراء، معاني القرآن، بيروت، عالم الكتب 1980م.

34- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتاب العربي 1977م.